رسالة النور
أغسطس
2026
614

الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية

- التمكين الاقتصادي
- روح المبادرة والإقدام.. وريادة الأعمال
- مصر ما زالت على الطريق
- بين طموح جيل وعجلة الإنتاج

رسالة النور

تصدرها الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية

أسسها الدكتور القس صموئيل حبيب سنة ١٩٥٦

العدد 614 أغسطس 2026

مجلس التحرير

رئيس مجلس الإدارة:

د. ق. أندريه زكي

رئيس التحرير:

حسني ميلاد

مدير التحرير:

جيهان عيد

تصميم غلاف وداخلي:

إيزيس عطية

التمكين الاقتصادي لكل فئات المجتمع	٣
التمكين الاقتصادي	٤
روح المبادرة والإقدام.. وريادة الأعمال	٥
ممدوح مرتجي مدير التمويل متناهي الصغر بالهيئة القبطية الإنجيلية	٦
جهاز تنمية المشروعات.. باب لتحقيق الأحلام وباب رزق للملايين	١٠
مصر مازالت على الطريق	١٢
٥٥٪ من المستفيدين سيدات	١٤
المشروعات الصغيرة والمتوسطة	١٦
من الورش الصغيرة إلى المشروعات الذكية	١٨
بين طموح جيل وعجلة الإنتاج	٢٠
شعوب على الحافة: (٤) الدروز (سوريا، لبنان، فلسطين)	٢٢

بقلم
رئيس
مجلس الإدارة

الدكتور القس أندريه زكي

التمكين الاقتصادي لكل فئات المجتمع

لا تنفصل الحماية الاجتماعية للمواطنين عن الحماية الاقتصادية، حيث يرتبط كلاهما بالآخر، ويؤثر فيه، ومن هنا يأتي اهتمام الجمعيات والمؤسسات الأهلية بمسألة التمكين الاقتصادي إلى جانب الحماية الاجتماعية، خاصة وأن التنمية المستدامة، التي نتطلع إليها وتمثل مظلة لحاضر المواطنين ومستقبلهم في مختلف شؤونهم وأمور حياتهم، تقوم على ثلاثة أبعاد متوازنة هي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي، ولا يمكن أن يتحقق هذا التوازن دون وعي مجتمعي شامل، حيث يمثل تشكيل الوعي الركيزة الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لذا في تقديري أن مسألة الوعي هي القضية الأولى التي ينبغي اهتمام مؤسسات المجتمع بها، حيث يؤثر الوعي على قيم المواطنين وسلوكياتهم، ويؤثر بالتالي على مسيرة التنمية، فالوعي الحقيقي هو الذي يتحول إلى مبادرات ملموسة تُحدث أثرًا في حياة الناس، وتنهض بهم في مختلف أحوالهم، حيث تمثل الشراكة بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة، ويمثل التمكين الاقتصادي أحد أبرز محاورها.

يأتي ذلك من خلال ثلاثة أدوار رئيسية هي:

١. **التعليم والتثقيف:** من خلال ربط قيم الاستدامة بالقيم الدينية والإنسانية مثل العدل والرحمة وترشيد الموارد والتخطيط الواعي والمدروس.

٢. **الممارسة العملية:** من خلال إطلاق مبادرات مجتمعية ومشروعات تنموية تعزز المشاركة والتطوع، وتهتم بتعظيم رأس المال الاجتماعي.

٣. **بناء الشراكات:** من خلال التعاون مع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتعزيز التمكين الاقتصادي وتوفير الفرص المناسبة واللائقة.

وفي تقديري أن الحديث عن التمكين الاقتصادي لا بد وأن يشمل مختلف فئات المجتمع ومكوناته، ذلك أن تمكين الرجل (الأب- الأخ- الزوج- الابن) يساعد على بناء أسرة صالحة، مستقرة ونامية، ومواجهة مختلف الأزمات التي قد تظهر بين الحين والآخر.

ويسهم التمكين الاقتصادي للمرأة (الأم- الأخت- الزوجة- الابنة) في استقرار الأسرة أيضًا، ويعزز من قدرتها على مواجهة التحديات، باعتبارها شريك للرجل، أيًا كان موقعها وأيًا كان موقعه.

كما يسهم تمكين الشباب اقتصاديًا في تحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي، وابتعادهم عن الانحراف والسلوكيات غير المقبولة مثل الإدمان والتطرف وأعمال العنف، ومساعدتهم أيضًا على تكوين أسرة، وأن يكونوا مواطنين صالحين يُسهمون في بناء الوطن.

أعرف جيدًا أن الدولة المصرية تعمل بجدية في جميع الاتجاهات، وأنها تبذل جهدًا كبيرًا في ملف الحماية الاقتصادية، بفضل توجيهات القيادة السياسية، ومن ذلك جهود وزارة التضامن الاجتماعي الملموسة في جميع البرامج والمشروعات التنموية.

يوازي هذه الجهود دور القطاع المدني من جمعيات ومؤسسات أهلية، حيث يكون الإنسان محور رسالتها، وهدفها تحسين نوعية حياة المواطنين.

كما لا نستطيع أن نتجاهل دور مهم يقوم به القطاع الخاص، من رجال وسيدات الأعمال ممن يؤمنون بالمسؤولية الاجتماعية، ودورهم في تحقيق تغيير حقيقي في حياة المصريين.

التمكين الاقتصادي

يحمل يحمل الاقتصاد أهمية خاصة على مستوى مؤسسات الدولة، الحكومية وغير الحكومية، وعلى مستوى المواطنين أنفسهم، فهو مكون أساسي من مكونات أي مجتمع، حيث يشمل رأس المال والعمالة والموارد الطبيعية، وتتنوع مجالات الاقتصاد لتشمل الزراعة والصناعة والتجارة.

ويعتبر التمكين الاقتصادي من الأسس الحيوية لتحقيق التنمية المستدامة، وتحسين مستوى معيشة المواطنين، من حيث تقديم الفرص والمعلومات والمعرفة للأفراد والمجتمعات للوصول إلى موارد اقتصادية، وتعزيز قدراتهم على اتخاذ القرارات المالية والمشاركة الفعّالة في الأنشطة الاقتصادية.

في هذا الإطار يأتي ملف العدد الجديد من "رسالة النور"، ويتضمن عدة موضوعات تتضمن التعريف بمفهوم التمكين الاقتصادي والاستراتيجيات والسياسات ذات الصلة، ومشروعات التمويل متناهي الصغر، وأثر المشروعات الصغيرة على الاقتصاد المحلي، والاقتصاد الأخضر، والمستفيدات من التمويل متناهي الصغر في مصر وتأثير التمكين الاقتصادي على المرأة، بالإضافة إلى حوار عن مشروع أمل الذي تنفذه الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية.

إعداد:

أميرة هشام، إنجي سامي، تريزا كمال، كريستينا عادل، مادلين نادر، محمد بربر، نادر شكري

تحرير:

د. رامي عطا صديق

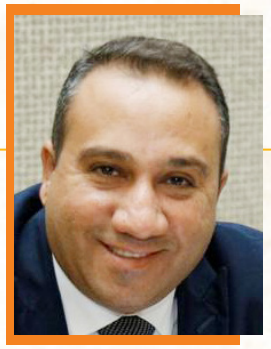

يكتبها:

د. رامي عطا صديق

روح المبادرة والإقدام.. وريادة الأعمال

للأمثال الشعبية والمقولات المأثورة مكانة في التراث الشعبي والحياة الاجتماعية بين المصريين، حيث يتوارثها المواطنون جيلًا بعد جيل، يتأثر بها البعض ويعمل بها، بغض النظر عن مدى مصداقيتها أو مقدار صحتها.

من بين الأمثال الشعبية القديمة التي يرددها البعض بين الحين والآخر "إن فاتك الميري اتمرمغ في ترابه"، في إشارة إلى أهمية الالتحاق بالعمل في إحدى الجهات الحكومية، والتعيين فيها، من باب الاستقرار وتحقيق الأمان الوظيفي، وضمان الحصول على دخل شهري ثابت.

وهناك أمثال شعبية أخرى من نوع "الباب اللي يجيلك منه الريح سده واستريح"، و"من طلع من داره اتقل مقداره"، و"اللي نعرفه أحسن من اللي مانعرفهوش".. في إشارة إلى الثبات على الحال وأنه لا داعي للمجازفة والتغيير.

ولكن في المقابل هناك أمثال ومقولات شعبية أخرى تحث على العمل والانطلاق، وتدعم روح المبادرة والإقدام، منها مثلًا "الرزق يحب الخفية"، "في السفر سبع فوائد"، "اسعى يا عبد وأنا أسعى معاك"، "لا تبكي على اللبن المسكوب". ربما نتعلم من تلك الأمثال أن روح الإقدام والمبادرة تخلق لديك حالة من النشاط والشجاعة والإيجابية واقتناء الفرص المناسبة، كما أنها تعزز الثقة بالنفس.

وبالطبع نحن نحتاج إلى أن نتجاهل الأمثال والمقولات الشعبية التي تجعلنا نفكر بشكل "روتيني" في إطار ضيق، منغلق ومحدود، وفي المقابل علينا دعم وترسيخ الأمثال الشعبية، إلى جانب غيرها من الخبرات والتجارب، التي تحثنا على امتلاك روح المبادرة والشجاعة المرتبطة بالعلم والمعلومات والتخطيط.

حيث تتطلب الحياة قدرًا من الشجاعة والإقدام وامتلاك روح المبادرة، واقتحام كل ما هو جديد، في إطار من التخطيط الجيد، الواعي والمدروس، خاصة وأن هناك تجارب وخبرات كثيرة لشباب من الجنسين نجحوا في العمل الخاص، وصارت لهم مشروعات تحمل أسماءهم، حيث صنعوا "براندات" تمتعت بشهرة محلية

- دعوة للإقدام على العمل الحر في مختلف المهن والتخصصات وأن تفكر بجدية في مشروعك الخاص
- استمر في محاولاتك حتى وإن صادفك الفشل مرة أو أكثر فسوف يكون النجاح حليفك

ودولية، ومنهم من بدأ مشروعه الاقتصادي في مرحلة مبكرة من حياته.

وليس خافيًا علينا أنه لولا الإقدام والمبادرة وروح الشغف ما كنا عرفنا أمورًا كثيرة في مختلف القطاعات ومجالات العلم والمعرفة الإنسانية.

هي دعوة لتعزيز ريادة الأعمال، من خلال الإقدام على العمل الحر في مختلف المهن والتخصصات، في الزراعة والصناعة والتجارة، وأن تفكر بجدية في مشروعك الخاص، ما يحقق لك تمكينا اقتصاديًا ووضعًا اجتماعيًا أنسب وأفضل، وهناك مؤسسات يمكنها دعمك وتشجيعك، سواء كانت مؤسسات حكومية أو جمعيات ومؤسسات أهلية.

فقط عليك أن تنطلق.. تفكر.. تبتكر.. تبدع.. تعمل.. تتعرف.. تتدرب.. تبادر..، تتعلم الجديد ولا تتوقف عن الحلم والعمل من أجل تحقيق هذا الحلم، وإن صادفك الفشل أو عدم التوفيق مرة أو أكثر استمر في محاولاتك، سوف يكون للنجاح والإنجاز معنى آخر أكثر جمالًا وتميزًا وإبهارًا.

ممدوح مرتجي مع المحررة

ممدوح مرتجي - مدير التمويل متناهي الصغر

بالهيئة القبطية الإنجيلية:

هدفنا ليس استرداد الأموال فقط.. بل مساعدة الناس

على بناء حياة أفضل

- قروض بدأت بـ ٥٠٠ جنيه ووصلت إلى ٢٩٢ ألف جنيه
- برنامج "أمل" يراهن على التمويل المسؤول وتمكين المرأة لمواجهة الفقر
- القرض ليس منحة وإنما وسيلة تساعد الشخص على تنمية مشروعه وتحسين دخله

حوار: إنجي سامي

قبل أكثر من أربعين عامًا، لم تكن القروض التي تقدمها الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية تتجاوز بضع مئات من الجنيهات. كانت مبالغ بسيطة تساعد أسرة على تربية عدد من الدواجن، أو سيدة على بدء نشاط صغير من منزلها. لكن ما بدأ كمبادرة لدعم الأسر الأكثر احتياجًا تحول مع الوقت إلى واحد من أكبر برامج التمويل متناهي الصغر في مصر، وفتح أبواب الفرص أمام آلاف الأشخاص الراغبين في تحسين أوضاعهم الاقتصادية.

حول رحلة برنامج "أمل" للتمويل متناهي الصغر، وقصص النجاح التي صنعها، والتحديات التي تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة، كان هذا الحوار مع ممدوح مرتجى، مدير التمويل متناهي الصغر بالهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية.

كيف بدأت رحلة برنامج "أمل"؟

بدأت الهيئة العمل في مجال القروض في عام ١٩٨٣م، لكن التمويل متناهي الصغر وقتها لم يكن قطاعًا مستقلًا كما هو الحال اليوم، بل كان جزءًا من برامج التنمية الشاملة التي تنفذها الهيئة في مجالات التعليم والصحة والزراعة والتنمية الاقتصادية.

وخلال العمل مع الأسر في القرى والمجتمعات المختلفة، اكتشفنا أن كثيرًا من المشكلات ترتبط بضعف الدخل. فكانت السيدة تحصل على قرض بسيط لتربية الدواجن أو الماشية، أو لشراء بعض السلع وبيعها من المنزل. في ذلك الوقت كانت قيمة القروض تتراوح بين ٥٠٠ وألف جنيه فقط، لكنها كانت تحدث فرقًا حقيقيًا في حياة الأسر.

ومع تزايد الاحتياج، بدأنا في عام ٢٠٠٠م إنشاء قطاع مستقل للتمويل متناهي الصغر يعمل بصورة أكثر احترافية واستدامة، ثم حصلنا على ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية في عام ٢٠١٥م ضمن الفئة (أ)، وهي أعلى فئة للجمعيات العاملة في المجال.

إلى أين وصل هذا البرنامج اليوم؟

شهد البرنامج توسعًا كبيرًا خلال السنوات الماضية. فبعد أن بدأ بعدد محدود من العملاء والفروع، أصبح يعمل اليوم من خلال ٥٥ فرعًا في عشر محافظات، ويخدم نحو ٣٠ ألف عميل سنويًا. كما ارتفع حجم التمويلات بصورة كبيرة، فبعد أن كانت القروض لا تتجاوز ألف جنيه في البدايات، وصل الحد الأقصى للتمويل حاليًا إلى ٢٩٢ ألف جنيه.

"الفقراء النشطون اقتصاديًا"

ما الفئات التي يستهدفها البرنامج؟

في الحقيقة، نحن لا نستهدف أي شخص يحتاج إلى المال، بل نستهدف ما نسميه "الفقراء النشطين اقتصاديًا"، أي الأشخاص القادرين على إدارة مشروع وتحويل التمويل إلى مصدر دخل. فالقرض ليس منحة، وإنما وسيلة تساعد الشخص على تنمية مشروعه وتحسين دخله. وإذا حصل شخص لا يمتلك مشروعًا أو قدرة على الإدارة قرضًا، فقد يتحول التمويل إلى عبء إضافي عليه بدلًا من أن يكون فرصة لتحسين حياته.

كيف تتأكدون من قدرة العميل على إدارة المشروع؟

الأمر لا يرتبط بالشهادات أو المستوى التعليمي بقدر ما يرتبط بقدرة الشخص على إدارة مشروعه، فبالتأكيد يوجد فرق بين سيدة تطلب قرضًا فقط لأنها تحتاج إلى المال، وأخرى تعرف بالضبط ماذا ستشتري، ومن أين ستشتري، ولمن ستبيع، وكيف ستطور مشروعها مستقبلًا؟ هنا ندرك أننا أمام شخص لديه رؤية حقيقية.

أيضًا نعتمد على سياسة التدرج في التمويل، حيث يبدأ العميل بمبلغ مناسب، ثم تزيد قيمة التمويل تدريجيًا مع نجاح المشروع والتزامه بالسداد، ولدينا نماذج كثيرة بدأت بقروض صغيرة جدًا ثم وصلت إلى مئات الآلاف من الجنيهات.

"تمكين المرأة يعود مباشرة على الأسرة"

ما الشريحة الأكبر من العملاء.. ولماذا؟

تمثل السيدات ما بين ٦٠ و٧٠٪ من إجمالي العملاء، وهذا لم يأتِ من فراغ. فمن خلال سنوات العمل اكتشفنا أن أثر التمويل لدى المرأة ينعكس بشكل مباشر على الأسرة. فعندما ينجح مشروعها، ينعكس ذلك على تعليم الأبناء وتحسين السكن وتلبية احتياجات الأسرة الأساسية.

كما أن معدلات الالتزام بالسداد بين السيدات مرتفعة للغاية، لذلك أصبح تمكين المرأة اقتصاديًا أحد الأهداف الرئيسية للبرنامج. ونحن نؤمن بأن المرأة عندما تحصل على فرصة حقيقية للنجاح، فإن الأسرة كلها تستفيد.

ما أنواع المشروعات التي يمولها برنامج "أمل"؟

الهيئة تمول أنواع متعددة من المشروعات، مثل المشروعات التجارية والزراعية والخدمية والحرفية، لكن النسبة الأكبر من المشروعات تكون تجارية بنسبة حوالي ٨٠٪ إلى ٨٣٪. ومن أمثلتها: الأكشاك، بيع الخضراوات، السوبر ماركت، والصيدليات. أما المشروعات التي تخالف القيم أو الأخلاق العامة فلا يتم تمويلها.

"قصة بدأت بـ ٧٥٠ جنيهًا"

ما أكثر قصة نجاح لا تزال عالقة في ذهنك؟

بالفعل، هناك عشرات القصص التي نفخر بها، لكن من أكثر القصص التي لا أنساها قصة سيدة بدأت التعامل معنا منذ بدايات المشروع بقرض قيمته ٧٥٠ جنيهًا فقط، كان مشروعها بسيطًا للغاية في البداية، لكنها واصلت التوسع خطوة بعد أخرى. ومع كل مرحلة كانت تحصل على تمويل يتناسب مع حجم نشاطها، حتى أصبحت اليوم تحصل على تمويل يتجاوز ٢٠٠ ألف جنيه، وهي فخورة بكل خطواتها وإنجازاتها خصوصًا أنها استطاعت تعليم بناتها.

وفعلًا، القيمة الحقيقية في رحلتها لا تكمن في حجم التمويل، وإنما فيما حققته من تغيير داخل أسرتها، من تحسين مستوى المعيشة إلى تعليم الأبناء وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار الاقتصادي.

كما أن لدينا عشرات النماذج لأصحاب مشروعات صغيرة جدًا تمكنوا من تطوير أنشطتهم، إلى أن وصلوا لتوفير فرص عمل لعدد من الشباب، وهو ما يمثل نجاحًا حقيقيًا بالنسبة لنا.

هل يقتصر دور البرنامج على تقديم التمويل فقط؟

بالتأكيد لا، فالتمويل بالنسبة لنا هو بداية الطريق وليس نهايته. في السنوات الأولى كنا نقدم تدريبات جماعية في التسويق وإدارة الأموال والتعامل مع العملاء، أما اليوم فنركز بشكل أكبر على المتابعة الميدانية المباشرة.

وأحيانًا يكتشف الموظف خلال زيارته للمشروع فرصة جديدة يمكن أن تساعد صاحبه على زيادة دخله أو تطوير نشاطه، فيناقشه فيها ويشجعه على دراستها والاستفادة منها.

كما نعمل على تعزيز الشمول المالي من خلال تشجيع العملاء على فتح الحسابات البنكية واستخدام المحافظ الإلكترونية وبطاقات "ميزة" ووسائل الدفع الإلكتروني المختلفة.

ما أبرز التحديات التي تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة؟

في السابق كان التسويق يمثل التحدي الأكبر أمام كثير من أصحاب المشروعات، لذلك كنا نركز على مساعدتهم في الوصول إلى الأسواق والتعامل مع العملاء.

أما اليوم، فأصبحت المنافسة والتغيرات الاقتصادية وارتفاع تكاليف التشغيل من أبرز التحديات التي تتطلب من أصحاب المشروعات تطوير أنشطتهم بصورة مستمرة للحفاظ على قدرتهم على النمو والاستمرار.

"التمويل المسؤول في مواجهة التمويلات الزائدة"

وما أبرز التحديات التي تواجه قطاع التمويل متناهي الصغر نفسه؟

صحيح أن المنافسة أمر طبيعي، لكن التحدي الحقيقي اليوم يتمثل في طبيعة هذه المنافسة. قد يحصل بعض العملاء على تمويل من أكثر من جهة، وفقًا للضوابط المنظمة، لكن المشكلة تبدأ عندما تتجاوز التمويلات احتياجاتهم

تعاون مستمر ومثمر مع وزارة التضامن الاجتماعي

الحقيقية أو قدرتهم الفعلية على السداد. مثلًا يحتاج العميل إلى ٥٠ ألف جنيه فقط لتطوير مشروعه، ثم يحصل من جهة أخرى على ٢٠٠ أو ٢٥٠ ألف جنيه، بما يفوق قدرته الفعلية على السداد.

ورغم أن الأمر يبدو مغريًا في البداية، فإنه قد يؤدي في النهاية إلى تعثر العميل وتحمله أعباء مالية أكبر من قدرته. لذلك نؤمن بمفهوم التمويل المسؤول، الذي يقوم على منح العميل التمويل الذي يحتاجه فعلًا، وليس أكبر تمويل يمكن منحه له.

وماذا يحدث إذا تعثر أحد العملاء في السداد؟

بالتأكيد لكل حالة ظروفها الخاصة، ولذلك نحاول أولًا فهم سبب التعثر قبل اتخاذ أي إجراء.

فإذا كانت المشكلة مؤقتة، يمكن تأجيل بعض الأقساط، وإذا كانت الأزمة ممتدة نلجأ إلى إعادة الجدولة أو تخفيض قيمة الأقساط بما يتناسب مع قدرة العميل. هدفنا في النهاية هو مساعدة العميل على الاستمرار في مشروعه وتجاوز الأزمة، وليس زيادة الضغوط عليه.

"تحسين حياة الناس"

ما خطط برنامج "أمل" خلال الفترة المقبلة؟

خلال الفترة المقبلة نسعى إلى مواصلة التوسع والوصول إلى عدد أكبر من المستفيدين من خلال افتتاح فروع جديدة في مناطق مختلفة، إلى جانب زيادة عدد العملاء الذين يحصلون على خدمات البرنامج سنويًا. كما نواصل العمل على دعم الشمول المالي وتمكين المرأة ومساندة المشروعات القادرة على خلق فرص عمل وتحسين مستوى معيشة الأسر المصرية.

أخيرًا.. كيف تلخص فلسفة برنامج "أمل"؟

أعتقد أن جملة واحدة يمكن أن تختصر كل شيء: هدفنا ليس استرداد الأموال فقط، بل تحسين حياة الناس، فعندما ينجح العميل في تطوير مشروعه، ويوفر حياة أفضل لأسرته، نشعر أننا اقتربنا من تحقيق الهدف الحقيقي من عملنا.

جهاز تنمية المشروعات..
باب لتحقيق الأحلام
وباب رزق للملايين

الهدف
تمكين الشباب والمرأة وتحويل الأفكار الناشئة إلى كيانات اقتصادية منتجة

أميرة هشام

يعد جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر قاطرة قطاع ريادة الأعمال والاقتصاد والصناعة الوطنية والنواة الأساسية للمشروعات متناهية الصغر، وشاهد على مئات الآلاف من قصص التمكين الاقتصادي لعديد من الفئات الطموحة.

يهدف جهاز تنمية المشروعات لتوفير التمويل المالي للمشروعات الذكية وتنمية المهارات، وفتح أسواق تصديرية جديدة، وتوفير مظلة تشريعية تحمي أصحاب الطموح الاستثماري. ويقدم حزمًا متكاملة من التمويلات المرنة التي تستهدف تمكين الشباب والمرأة وتحويل الأفكار الناشئة إلى كيانات اقتصادية منتجة، حيث تنقسم منظومة خدمات الجهاز إلى شقين أساسيين لتلبية احتياجات كافة الفئات الأول هو الخدمات المالية والتمويل المباشر وغير المباشر وفي مقدمتها إتاحة قروض ميسرة تبدأ من المبالغ متناهية الصغر الموجهة للمرأة المعيلة والشباب.

والشق الثاني يتمثل في الخدمات غير المالية والتي تشمل:

- دعم وتطوير الأعمال وذلك عن طريق وحدة الشباك الواحد (OSS) والتي يستطيع المستفيد من خلاله إصدار تراخيص التشغيل المؤقتة والنهائية، واستخراج السجل التجاري والبطاقة الضريبية من مكان واحد.
- توفير بيئة فنية واستشارية تحتضن المشروعات الناشئة والمبتكرة في مراحلها الأولى.
- تشبيك المشروعات بالسلاسل التجارية الكبرى، وتنظيم المعارض المحلية والدولية (مثل معرض تراثنا)، بجانب تيسير نفاذ المنتجات المصرية للأسواق العالمية.
- تقديم خريطة الفرص الاستثمارية والشراكات الاستراتيجية، إضافة إلى الامتياز التجاري (الفرنشايز) وفتح آفاق الاستثمار الآمن عبر التعاون مع علامات تجارية كبرى.
- فتح الأسواق التصديرية حيث يعقد الجهاز شراكات حديثة مثل التعاون مع منصات ذكية لتمكين المشروعات الصغيرة من إتمام صفقات تصدير فعلية، ومواءمة منتجاتها مع معايير الجودة العالمية.
- التمكين الاقتصادي للمرأة والصعيد: إطلاق برامج تنموية بالشراكة مع جهات دولية وإقليمية (مثل برنامج أورنج كورنرز الهولندي) لدعم رائدات الأعمال في الصعيد والدلتا، ورفع جاهزية المشروعات المستدامة.

ويمثل قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ فرصة لأصحاب المشروعات غير الرسمية لتوفيق أوضاعهم والاستفادة من الإعفاءات الجمركية، والضريبة القطعية المبسطة، وحجز حصة لا تقل عن ٤٠٪ من المشتريات الحكومية.

يمول جهاز تنمية المشروعات كافة الأنشطة المرخص لها بالعمل طبقاً للقوانين السائدة بالدولة المصرية (منشآت فردية أو شركات)، ويشمل ذلك كافة المشروعات التي تعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية بجميع محافظات الجمهورية ويحظر تمويل بعض الأنشطة منها المضاربات، وشراء الأراض والعقارات.

قروض متنوعة

يقدم جهاز تنمية المشروعات عدة قروض متنوعة تأتي كالتالي: تمويل آلات ومعدات، تمويل رأس مال عامل، تمويل آلات ومعدات مقترن بتمويل رأس مال عامل، تمويل وسائل نقل، تمويل عمليات مقاولات، تمويل مشروعات الثروة الحيوانية.

ويشترط جهاز تنمية المشروعات للحصول على التمويل: الأهلية القانونية، حسن السير والسلوك، إجادة القراءة والكتابة، تفرغ العميل للمشروع وإدارته وتواجده بنفس المحافظة محل النشاط أو محافظة مجاورة، تأدية الخدمة العسكرية أو الإعفاء منها أو تأجيلها لفترة تغطي مدة التمويل وذلك للعملاء في السن المطلوب للتجنيد، الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروع ومطابقته للالتزامات البيئية.

وفي حالة تمويل الشركات (أشخاص أو أموال) فيتعين توافرها فيمن له حق التوقيع والإدارة عن الشركة.

يتخذ نظام التقديم والخطوات الإجرائية للحصول على خدمات جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر مسارين هما المسار الميداني والمسار الرقمي، ويكون المسار الرقمي بالتقديم عبر منصة المشروعات الصغيرة وملء استمارة طلب الخدمة ويتم مراجعة المستندات وتحديد موعد للمقابلة، وبعد ذلك يتم إعداد دراسة فنية للموضوع وتقديم التمويل والدعم للمواطن المستفيد.

وبالنسبة للمسار الميداني فيستطيع رائد الأعمال أو المستثمر الصغير التوجه لأقرب فرع من فروع جهاز تنمية المشروعات والتي يبلغ عددها ٣٣ فرع منتشرة في أنحاء الجمهورية ليملأ طلب الخدمة ويقوم الموظف المسئول بمراجعة الفكرة والأوراق المرفقة ويحدد نوع الدعم الملائم، وفي حالة طلب التمويل، يتم التنسيق مع الشركاء من البنوك أو الجمعيات الأهلية لعمل زيارة ميدانية لمقر النشاط وبدء تفعيل القرض.

يبدأ تمويل المشروعات متناهية الصغر ببضعة آلاف ويصل في حده الأقصى إلى ٢٩٢,٠٠٠ جنيه مصري (بعد زيادته الأخيرة لمواكبة الظروف الاقتصادية). ويعتبر الجهاز كل تمويل يحصل عليه مستفيد هو امتداد له ولبنة في صرح الصناعة الوطنية وفي إطار ذلك يستعرض الجهاز من وقت لآخر قصص النجاح وينشرها على موقعه الرسمي.

قصص ملهمة

لعل القصة الأكثر تأثيرًا هي قصة صابر حليم الذي بدأ مشروعه ب ٣ آلاف جنيه حصل عليهم من جمعية، إضافة إلى ماكينتين فى حى الجمالية و٧ عمال" ووصل حاليا لمصنع للأواني المنزلية تبلغ مساحته ألفين متر ويعمل به ٢٠ عامل.

ووفقا لجهاز المشروعات فقد ساعدوا عم صابر في هذا التوسع حيث بدأ عام ٢٠٠٣م بقرض من الجهاز بلغت قيمته ٣٠ ألف جنيه وتمتع بإعفاء ضريبي لمدة ٥ سنوات وانتقل إلى منطقة المقاولين العرب بمصنع صغير.

وحصل صابر علي قرضين متتاليين من الجهاز بإجمالي قيمته ١,٣ مليون جنيه مما أتاح له الفرصة للتوسع وشراء ماكينات حديثة وزيادة أقسام المصنع.

لم يقف الأمر عند ذلك ولكن ساعد جهاز المشروعات عم صابر على الانتشار والتسويق لمنتجاته عن طريق مشاركته فى معارض متعددة ينظمها الجهاز، ما جعله يبرم العديد من الصفقات للتصدير لبعض الدول العربية ومنها السعودية والإمارات والكويت والأردن وتونس.

كذلك يحتفل الجهاز بقصة خالد مهدى عبد العزيز صاحب شركة لتصنيع لمبات الليد الموفرة للكهرباء التي تحافظ على توفير استهلاك الطاقة.

أدرك خالد حاجة السوق لهذا النوع من الصناعات وبدأ مشروعه عام ٢٠١٦م بعد زيارته للصين وتفقده لمشروعات مشابهة هناك، وفي البداية استورد خط إنتاج كامل من الصين واستعان بخبراء صينيين لتدريب العمال على استخدام الماكينات.

واجهت خالد أزمة كورونا في ٢٠٢٠م مثله مثل باقي المشروعات فاتجه لجهاز تنمية المشروعات الذى ساعده فى الحصول على مبلغ ٤ مليون جنيه استطاع من خلالهم شراء ماكينات حديثة وبعض الخامات.

يعلنها جهاز تنمية المشروعات بفخر أن خالد نجح للوصول إلى استخدام ٦٠٪ مكون محلي من خامات التصنيع ويسعى خلال الفترة المقبلة إلى تصنيع البودرة الخام لتقليل تكلفة صناعاتها ولتصنيع منتج محلي كامل من لمبات الليد، وهذا هو المكسب الحقيقي لجهاز المشروعات وهو النجاح في صناعة شيء جديد بأياد مصرية ومكونات محلية.

أما شامل فكان لديه حلم وشغف بصناعة الحلويات والآيس كريم ساندة جهاز تنمية المشروعات بمساعدته بإعداد دراسة جدوى لمشروعه ليستطيع شراء خط إنتاج من إيطاليا وسيارة للنقل وتجهيز غرفة لتجميد المنتجات.

بعد توريد منتجاته إلى الفنادق والمطاعم والكافيهات توجه إلى البيع للمستهلك مباشرة وتسويق منتجاته عبر صفحات التواصل الاجتماعي، ويتطلع إلى إنتاج آيس كريم بجودة عالية تنافس المنتجات الأجنبية.

وفقا لدراسة حديثة تتمثل الأهمية الاقتصادية لصناعة التمويل متناهى الصغر فى قدرة المشروعات التى تعتمد على هذا النمط التمويلي في تحقيق المستهدف منها وتحقيق الأرباح المنشودة، فقد تبين من النتائج أن غالبية أصحاب المشروعات أكدوا على تحقيق مشروعاتهم للأرباح، بنسبة ٩٧,١٪، وتتفق هذه النتائج مع وجود نسبة كبيرة من أصحاب المشروعات مستمرين في التعامل مع مؤسسات التمويل المختلفة (الجمعيات والشركات والبنوك) لعدة سنوات.

وسيلة اجتماعية ودور محوري

يلعب جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر دورًا محوريًا في الحد من البطالة ودمج الاقتصاد غير الرسمي، والتقدم في طريق الصناعات الوطنية وفقا لنظرية الـ baby steps.

ترى الخبيرة الاقتصادية هدى الملاح أن المشروعات متناهية الصغر لها دور محوري في دعم الفئات الأولى بالرعاية وهي وسيلة اجتماعية لإعادة دمج وتمكين الشرائح الأكثر هشاشة داخل المجتمع وفي مقدمتهم المرأة المعيلة والذي تزايد عددهم في الآونة الأخيرة نتيجة الظروف الاجتماعية.

وتضيف أن المشروعات متناهية الصغر تعد شيئًا حيويًا لسكان المناطق الريفية والعشوائيات لفتح باب أمامهم لتحسين مستوى المعيشة.

وأشارت هدى الملاح إلى أن أثر هذه المشروعات متناهية الصغر هو تحويل الفئات المستحقة للاعتماد على الإنتاج بدلًا من الاعتماد الكامل على الدعم حتى يكون الفرد قادرًا على توليد الدخل ما يعزز للإنسان كرامته واستقلاليته ويسهم في خفض معدلات البطالة خصوصًا في المناطق التي تفتقر لفرص عمل تقليدية.

تحديات ومشكلات

وأكدت أن هناك تحديات تواجه أصحاب المشروعات متناهية الصغر مثل ضعف التسويق أو صعوبة الوصول إلى التمويل أو الافتقار للخبرة ونقص التدريب وغياب الحماية من تقلبات السوق مثل سعر الدولار، لاسيما وأن أصحاب المشروعات متناهية الصغر هم أكثر الناس تأثرا بهذا الأمر.

وأفادت أن القمة التي انعقدت في الصين هي من المشروعات متناهية الصغر وذلك من خلال اعتبار بيت كل مواطن مصنع صغير (بيتك مصنعك).

واختتمت بالقول: المشروعات متناهية الصغر ليست مجرد نشاط اقتصادي بل هي أداة تنموية تعيد تشكيل واقع الفئات الأولى بالرعاية بشرط إدارتة هذه المشروعات ضمن رؤية شاملة تضمن الاستمرارية والتوسع بدلًا من البقاء في نطاق المعاش اليومي.

مساعدة آنية وعاجلة

على صعيد متصل تقول هبة الليثي- أستاذة الإحصاء بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية والخبيرة الاقتصادية- إننا نعتبر مشروعات متناهية الصغر نوع من المساعدة الآنية والعاجلة لأن قيمتها صغيرة فمردودها صغير وقليل جدا من المشروعات المتناهية الصغر التي تنجح في التوسع. ويستطيع أصحاب المشروعات متناهية الصغر تدوير المبلغ الذي حصلوا عليه ووقت الانتهاء من تسديد القرض يحتاجوا لقرض جديد.

وترى الليثي أن المشروعات متناهية الصغر ليست مشروعات للاستثمار وزيادة رأس المال ولكنها مولدة للدخل السريع لمساعدة الناس للحصول على احتياجاتهم الأساسية. وأن أكثر ما يعاني منه أصحاب المشروعات متناهية الصغر هو التسويق لأن أغلبهم يعيشون في قرى صغيرة وسوق القرية محدود ومعظمهم محدودي الدخل، وبالتالي ليس لديهم رفاهية التوسع في الشراء مع الأخذ في الاعتبار أن معارض الاسر المنتجة تأثيرها لحظي ونحن نريد تأثير على مدى مستمر.

وترى الليثي أن تشبيك المشروعات المتناهية الصغر مع المشروعات الأكبر منها أو اتحاد عدد من أصحاب المشروعات متناهية الصغر ومحاولة التواصل مع مستثمر أقوى أو مشروع أكبر هي محاولة للتغلب على التحديات.

رغم ذلك تتباين الآراء حول التمويل متناهي الصغر وتمويل المشروعات عمومًا ولكن يظل جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ركن أساسي تستقيم به معادلة الاقتصاد والصناعة الوطنية. وبالتزامن مع وجود السلبيات والإيجابيات والتحديات تظل حقيقة راسخة وظاهرة للجميع، وهي أن جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر نجح في أن يكون مرسى لطموح كثيرين وباب رزق لمئات الآلاف من المواطنين.

مصر مازالت على الطريق

خطوات حكومية ومجتمعية للتمكين الاقتصادي

- **التمكين الاقتصادي.. بوابة الاستقلال المالي وتحقيق التنمية المستدامة**
- **أبرز التحديات: ارتفاع معدلات البطالة، وضعف جودة التعليم، وعدم تكافؤ الفرص الاقتصادية، وارتفاع تكاليف التمويل، والتفاوت بين المناطق الحضرية والريفية**

كريستينا عادل

يُعد التمكين بمنظوره العام مفهومًا متعدد الأبعاد، فهو يعمل على أبعاد متباينة ومتكاملة، وتتشعب التعريفات المتعلقة بمفهوم التمكين تبعًا لتشعب المجالات، فمنهم من عرّفه من وجهة نظر إدارية، وآخرون من وجهة نظر اجتماعية، أو سياسية، أو اقتصادية، وبغض النظر عن هذا التشعب، فإن التعريفات كلها تدور حول نقطة محورية تتمثل في أن التمكين يشير إلى دعم الممكّن لهم اجتماعيًا واقتصاديًا، حيث يحظى مفهوم التمكين بانتشار واسع منذ عقود عدة، وينظر له في المستويات المختلفة: المدنية والحكومية، إلى قدرته العالية على تحقيق تغيير جذري في واقع إلزامي لتحقيق تنمية حقيقية، إضافة إلى أنه مسار الفئات الاجتماعية الضعيفة والفئات الاجتماعية غير الممكّنة أو غير القادرة، وبالرغم من تعدد أبعاده إلا أن التمكين الاقتصادي تحديدًا يعد مدخلًا مهمًا لأبعاد التمكين الأخرى.

التمكين الاقتصادي

يُعرف التمكين الاقتصادي بأنه عملية تهدف إلى تزويد الأفراد، خاصة الفئات الأولى بالرعاية أو المهمشة، بالموارد والمهارات والفرص اللازمة للانتقال من الاعتماد على المساعدات إلى الاستقلالية المالية والاكتفاء الذاتي، مما يعزز قدرتهم على التحكم بمواردهم وتحسين مستوى معيشتهم والمساهمة الفعّالة في النمو الاقتصادي والمستدام. يُعد التمكين الاقتصادي ركيزة أساسية ضمن الاستراتيجيات التنموية في العديد من الدول النامية مثل مصر، ويُنظر إلى التمكين الاقتصادي باعتباره وسيلة لزيادة الدخل وتحسين القدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية، إذ يسهم في تقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية أو الدعم المؤقت، ويشجع على الإنتاجية والاستثمار في القدرات الذاتية. كما أنه يُعد عنصرًا رئيسيًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة ما يتعلق بالقضاء على الفقر، وتحقيق العمل اللائق، وتعزيز النمو الاقتصادي.

استراتيجيات التمكين الاقتصادي

تعتمد الدول والمؤسسات المختلفة على مجموعة من الاستراتيجيات لتحقيق التمكين الاقتصادي، وتتفاوت هذه الاستراتيجيات تبعًا لطبيعة المجتمع والظروف الاقتصادية، لكنها تشترك جميعها في هدف أساسي يتمثل في تحسين قدرة الأفراد على تحقيق الاستقلال الاقتصادي.

أولًا: الاستثمار في التعليم والتدريب

يُعد التعليم أحد أهم أدوات التمكين الاقتصادي، إذ يسهم

في إعداد أفراد يمتلكون المهارات والمعارف اللازمة للانخراط في سوق العمل، فكلما ارتفع مستوى التعليم والتأهيل، ازدادت فرص الحصول على وظائف مناسبة وتحسن مستوى الدخل.

كما أصبحت برامج التدريب المهني والتقني عنصرًا أساسيًا في السياسات الاقتصادية الحديثة، حيث تساعد على سد الفجوة بين متطلبات سوق العمل ومهارات الباحثين عن العمل، وتشمل هذه البرامج التدريب على التكنولوجيا، والمهارات الرقمية، وريادة الأعمال، والإدارة المالية.

ثانيًا: دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تُعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم محركات الاقتصاد سواء في مصر أو في البلدان النامية، نظرًا لقدرتها على توفير فرص عمل وتحفيز الابتكار، لذلك تعتمد استراتيجيات التمكين الاقتصادي على تشجيع هذه المشروعات من خلال تسهيل إجراءات تأسيسها، وتقديم القروض الميسرة.

وتلعب هذه المشروعات دورًا حيويًا في تنمية الاقتصاد المحلي، إذ توفر منتجات وخدمات متنوعة وتدعم الاقتصاد غير النفطي أو غير التقليدي في بعض الدول.

رؤية واستراتيجية

تستند استراتيجيات التمكين الاقتصادي في مصر إلى رؤية مصر ٢٠٣٠، والتي تهدف إلى تحقيق النمو المُستدام ودعم الفئات الأكثر احتياجًا عبر عدة ركائز أساسية تشمل: دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والشمول المالي، وتمكين المرأة، وريادة الأعمال.

دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة SMEs

تُعد هذه المشروعات المحرك الأساسي للاقتصاد المصري. وتتمثل الاستراتيجيات في توفير التمويل الميسر، من خلال مبادرات البنك المركزي المصري والجهات الداعمة مثل "جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر".

مبادرات البنك المركزي المصري

١- مبادرة تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

قام البنك المركزي بإلزام البنوك بزيادة محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لتصل إلى نسبة لا تقل عن ٢٥٪ من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية للبنك. مع اشتراط ألا تقل النسبة الموجهة للمشروعات الصغيرة عن ١٠٪. بالإضافة الي إلزام البنوك بإنشاء قطاعات متخصصة للتعامل مع هذه المشروعات وتدعيمها بالكوادر البشرية اللازمة، وذلك بهدف زيادة التمويل الموجه من القطاع المصرفي الي المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

٢- تيسير إجراءات منح التمويل

السماح للبنوك بتمويل الشركات والمنشآت والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة، بحد أقصى حجم مبيعات أقل من ٢٠ مليون جنيه مصري، بدون الحصول على قوائم مالية معتمدة من مراقب الحسابات، في ظل عمل معظمها في القطاع غير الرسمي مع مراعاة أن تتضمن السياسة الائتمانية للبنك الضوابط المناسبة التي تتماشى مع تمويل هذه النوعية من الشركات.

وزارة التضامن الاجتماعي ومشروعات التمكين الاقتصادي

تهدف الإدارة العامة للتمكين الاقتصادي التابع لوزارة التضامن الاجتماعي إلى مساعدة الأفراد الأولى بالرعاية من أجل الانتقال من الحصول على مساعدات مالية إلى الاستقلالية المالية والاكتفاء الذاتي، وتوفير فرص عمل، وتوفير قروض ميسرة، وتطوير قدرات ومهارات الأفراد ودمجها في وحدات إنتاجية في الصناعات الحرفية واليدوية، ومن ضمن المشروعات التي تسعى الوزارة لإتاحتها هو مشروع تمكين المرأة اقتصاديًا، ومشروع "فرصة" للتمكين الاقتصادي.

مشروع التمكين الاقتصادي للمرأة

عبارة عن قروض ميسرة يتم منحها للمستفيدة بمصروفات إدارية ٥٪ من إجمالي المبلغ المنصرف، وتكون على هيئة أصول إنتاجية، تعمل الوزارة على تدريب المرأة الريفية وتطوير دورها في الإنتاج الغذائي، كما تعمل على تدريب المرأة على مهارات الحياة الأساسية.

ولضمان وصول المنحة إلى المستحقين وتعزيز كفاءة توزيع الدعم، وضعت وزارة التضامن الاجتماعي مجموعة من الشروط والضوابط المنظمة للحصول على المنحة، بهدف التأكد من استفادة الفئات المستهدفة منها بصورة عادلة ومنظمة، ومن بين هذه الشروط:

- أن تكون المرأة أو الفتاة مقيمة بالمنطقة التي ينفذ بها المشروع أو بالمناطق المحيطة بها وتقدّم الطلبات بالوحدة الاجتماعية.
- ألا يقل عمرها عن (١٨) سنة ولا يزيد عن (٥٠) سنة.
- أن تكون ملمة بالقراءة والكتابة أو ملتحقة بأحد فصول محو الأمية.
- أن يكون لديها المكان المناسب الذي تتوافر فيه الشروط الأساسية لإقامة المشروع.
- أن تقدم ضمانًا تقبله لجان البت في المشروعات.

مبادرة "فرصة" للتمكين الاقتصادي

أطلقت وزارة التضامن الاجتماعي مبادرة "فرصة" للتمكين الاقتصادي، في عهد الرئيس عبدالفتاح السيسي في كل محافظات مصر، وتسعى هذه المبادرة لتمكين الفئات القادرة على العمل، من خلال دعمهم ماديًا ليستقلوا اقتصاديًا لتحقيق التنمية المستدامة وتوفير الوظائف اللائقة المناسبة لهم، يهدف البرنامج إلى إحداث زيادة ملحوظة في دخل الأسر المستهدفة، من خلال التمكين الاقتصادي، وذلك لمستقبل أفضل مشمول بكرامة العمل في وظيفة بدلًا من الاعتماد على المساعدات الاجتماعية.

تستهدف مبادرة "فرصة" الأسرة محدودة الدخل، الشباب والسيدات، ذوي الهمم، في الفئة العمرية (١٥-٥٥) المرفوضين من تكافل وكرامة وكذلك المستفيدين من تكافل وكرامة والراغبين في فرص عمل.

وللاستفادة من المبادرة، يتعين على الراغبين في الاشتراك استيفاء الشروط التالية، مع التقدم بمقترحات فنية ومالية لإدارة المبادرة مرفقًا به المستندات التالية:

أ. كشف الحساب الختامي للجمعية عن آخر عامين.
ب. السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة.
ج. هيكل مجلس الإدارة ولائحة النظام الأساسي للجمعية.
د. سابقة الخبرة في عمل مشابه (صفحة واحدة).
هـ. صورة الترخيص النهائي لمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر من هيئة الرقابة المالية وحجم محفظة التمويل للجمعية للعام السابق ورصيد القروض المصدرة (عدد وقيمة).

كما يجب أن يتضمن ما يلي:

- رصد للمشكلة المجتمعية والحلول المقترحة.
- النتائج الأساسية التي ستتحقق من تنفيذ المشاريع المقترحة، مع تقديم نظرة عامة عن النتائج التي تخطط المؤسسة إنجازها لكل من الخدمات المتضمنة.

أهداف المبادرة:

وبحسب وزارة التضامن الاجتماعي، فإن مبادرة فرصة تستهدف الآتي:

١. توفير ٣٠,٠٠٠ فرصة عمل في ثماني محافظات في الصعيد والوجه القبلي.
٢. توفير ٥٠,٠٠٠ ألف قرض مُيسر لتوليد فرص عمل للمرأة المُعيلة بالشراكة مع بنك ناصر وبتمويل ٢٥٠ مليون جنيه من تحيا مصر.
٣. تدبير ١٠ آلاف فرصة عمل في المناطق الصناعية بالتنسيق مع جمعيات المستثمرين.
٤. تطوير قدرات ٢٠,٠٠٠ من الشباب في التلمذة المهنية والمهارات الحرفية والتجارية.
٥. تجهيز ١٠٠٠ وحدة اجتماعية و١٥٠ لجنة زكاة ببنك ناصر للعمل كشباك خدمة واحد لاستقبال طلبات تدريب وتشغيل.
٦. تطوير القدرات المؤسسية والبشرية للوزارة على المستوى المركزي والمحلي لإدارة برامج الإقراض والتمكين الاقتصادي وتنسيق جهود الشركاء.

التحديات التي تواجه التمكين الاقتصادي

على الرغم من الجهود المبذولة، لا يزال التمكين الاقتصادي يواجه العديد من التحديات، من أبرزها ارتفاع معدلات البطالة، وضعف جودة التعليم، وعدم تكافؤ الفرص الاقتصادية، وارتفاع تكاليف التمويل، والتفاوت بين المناطق الحضرية والريفية.

كما تشكل الأزمات الاقتصادية العالمية، والتضخم، وعدم الاستقرار السياسي في بعض البلدان النامية وفي بعض المناطق عقبات إضافية تحد من فعالية برامج التمكين الاقتصادي.

ومن جهة أخرى، يؤدي التطور التكنولوجي السريع أحيانًا إلى اختفاء بعض الوظائف التقليدية، ما يفرض ضرورة إعادة تأهيل القوى العاملة باستمرار لتواكب المهارات الجديدة المطلوبة.

٥٥٪ من المستفيدين سيدات

التمويل متناهي الصغر يعيد رسم خريطة التمكين الاقتصادي للمرأة

تريزا كمال

لم يعد التمويل متناهي الصغر مجرد وسيلة للحصول على قرض صغير، بل تحول إلى أداة حقيقية لإحداث تغيير اقتصادي واجتماعي في حياة آلاف السيدات بمحافظات صعيد مصر، ففي القرى والنجوع، حيث تتراجع فرص العمل وتزداد الأعباء المعيشية، وجد كثير من النساء في هذه البرامج فرصة للانتقال من دائرة الاحتياج إلى دائرة الإنتاج، ومن الاعتماد على دخل الأسرة إلى المساهمة في توفيره وتنميته.

وتعكس المؤشرات الرسمية تنامي دور التمويل متناهي الصغر كأداة رئيسية للتمكين الاقتصادي للمرأة في مصر، إذ تجاوزت أرصدة هذا القطاع١٠٧ مليارات جنيه بنهاية عام ٢٠٢٥م، استفاد منها أكثر من٤,١ مليون عميل على مستوى الجمهورية، في مؤشر واضح على التوسع المتسارع للخدمات المالية الموجهة للفئات الأكثر احتياجًا.

ووفق بيانات الهيئة العامة للرقابة المالية، حصلت السيدات على النصيب الأكبر من هذه التمويلات، حيث استفادت نحو٢,٠٢٦ مليون سيدة من تمويلات بلغت قيمتها ٣٨,٣ مليار جنيه حتى فبراير ٢٠٢٥م، مقارنة بـ٢٨,٦ مليار جنيه خلال الفترة نفسها من العام السابق، بما يعكس نموًا ملحوظًا في التمويلات الموجهة للمرأة.

وتُشير الأرقام إلى أن النساء يمثلن ما بين ٥٣٪ و٥٥٪ من إجمالي المستفيدين من التمويل متناهي الصغر، فيما يستحوذن على نحو ٤٦٪ من إجمالي قيمة التمويلات، وهو ما يعكس تحول المرأة، لا سيما في المناطق الريفية والصعيد، إلى قوة رئيسية تقود هذا القطاع. كما تُظهر تقديرات الاتحاد المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر أن نحو ٦٥٪ من محفظة التمويل متناهي الصغر في مصر ترتبط بالنساء، بما يؤكد تصاعد الاعتماد على التمويل كمدخل فعّال لتعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة وتحسين أوضاع الأسر الأكثر احتياجًا.

وتعكس الأرقام الرسمية التحول المتسارع في دور المرأة داخل قطاع التمويل متناهي الصغر؛ فبحسب بيانات حديثة، حصلت أكثر من مليوني سيدة مصرية على تمويلات تجاوزت ٣٨ مليار جنيه حتى عام ٢٠٢٥، بينما تمثل النساء أكثر من نصف المستفيدين من هذا النوع من التمويل، في مؤشر يعكس تنامي الاعتماد على المشروعات الصغيرة كأداة للتمكين الاقتصادي، خصوصًا في المحافظات الريفية والصعيد.

وتُعد محافظة المنيا واحدة من أبرز المحافظات التي استفادت من انتشار برامج التمويل متناهي الصغر، حيث نجحت أعداد كبيرة من السيدات في إنشاء مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر في مجالات متنوعة. وفي الوقت الذي مكّن فيه التمويل متناهي الصغر سيدات كثيرات من إطلاق مشروعات منزلية صغيرة، جاءت تدخلات مشروع تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي والأمن الغذائي وتمكين المجتمعات الريفية الضعيفة بمحافظة المنيا، الذي تنفذه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو"، لتضيف بُعدًا جديدًا للتمكين الاقتصادي والاجتماعي، عبر دعم الزراعة الذكية مناخيًا، وتعزيز دور المرأة في الإنتاج الزراعي والتصنيع الغذائي وريادة الأعمال.

من الاحتياج إلى الإنتاج

داخل القرى والنجوع، وجدت مئات السيدات في التمويل متناهي الصغر فرصة للانتقال من دائرة الاعتماد الكامل على دخل الأسرة إلى دائرة المساهمة الفعلية في توفيره وتنميته. ففي محافظة المنيا، انتشرت مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر تقودها النساء، تنوعت بين الصناعات الغذائية المنزلية والخياطة والتطريز وتربية الدواجن والماشية، فضلًا عن الأنشطة التجارية البسيطة التي تلبي احتياجات المجتمعات المحلية.

تقول أم محمد، إحدى المستفيدات بإحدى قرى مركز سمالوط، كنت أبحث عن أي فرصة تساعدني على تحمل نفقات الأسرة، وبعد حصولي على التمويل بدأت مشروعًا صغيرًا لتربية الدواجن، اليوم أصبح لديّ دخل ثابت وأستطيع المساهمة في تعليم أبنائي وتوفير احتياجاتهم.

أما سعاد عبدالعظيم، من مركز أبوقرقاص، فتؤكد أن القرض الصغير منحها فرصة انتظرتها سنوات، قائلة: كنت أجيد الخياطة لكن لم أكن أملك المعدات اللازمة، بعد التمويل اشتريت ماكينة خياطة وبدأت العمل من المنزل، ثم توسع النشاط وأصبح لديّ عملاء دائمون. لكن أثر هذه المشروعات لم يتوقف عند زيادة الدخل فقط، بل امتد إلى أبعاد اجتماعية أعمق؛ فالمرأة التي تُدير مشروعًا خاصًا أصبحت أكثر قدرة على اتخاذ القرار داخل أسرتها، وأكثر ثقة في إمكاناتها، فضلًا عن اكتسابها خبرات في الإدارة والتخطيط والتسويق.

الزراعة الذكية.. المرأة في قلب التنمية

هذا التحول الاجتماعي والاقتصادي وجد دعمًا أكبر من خلال مشروع "الفاو"، الذي حقق نتائج لافتة في القرى المستهدفة ضمن المبادرة الرئاسية حياة كريمة بمحافظة المنيا.

رفع الإنتاجية الزراعية

أكد الدكتور عماد إسماعيل، منسق مشروع تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي والأمن الغذائي وتمكين المجتمعات الريفية الضعيفة بمحافظة المنيا، أن المشروع نجح في رفع الإنتاجية الزراعية بنسبة ٣١٪، وخفض البصمة الكربونية بنسبة ٣٤٪، وتحسين كفاءة استخدام المياه بنسبة ٤٦٪، ورفع كفاءة استخدام الأزوت بنسبة ٥٠٪، من خلال تطبيق ممارسات الزراعة الذكية داخل١٠٠ دورة إنتاجية نفذت عبر٥٠ مدرسة حقلية للمزارعين في القرى العشر المستهدفة.

وأوضح إسماعيل أن المشروع لم يقتصر على تحسين الممارسات الزراعية فحسب، بل استهدف تمكين المجتمعات الريفية اقتصاديًا واجتماعيًا، عبر تنفيذ ما يقرب من ٧٠٪ من أنشطة ريادة الأعمال الزراعية، إلى جانب برامج للتوعية بالتغذية الصحية وقضايا النوع الاجتماعي.

"منتج المرأة".. من الحقول إلى أسواق التصدير

ضمن المبادرات الأكثر تأثيرًا، برزت مبادرة "منتج المرأة" التي تستهدف تعزيز مشاركة السيدات في سلسلة القيمة لمحصول البطاطا، بما يتجاوز ٥٠٪، تمهيدًا للوصول إلى أسواق التصدير بدول الاتحاد الأوروبي. ويعكس المشروع تحولًا في النظرة التقليدية لدور المرأة الريفية، إذ لم تعد مجرد مساعدة في الأعمال الزراعية، بل أصبحت شريكًا رئيسيًا في سلاسل الإنتاج والتسويق والتصنيع الغذائي، بما يفتح آفاقًا أوسع لتحقيق دخل مستدام للأسر الريفية.

كما أطلق المشروع مبادرة "هي تتطور"، التي تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي في الإرشاد الزراعي لمحصولي القمح والذرة الشامية، في خطوة تستهدف تعزيز المعرفة الزراعية الحديثة لدى السيدات وصغار المزارعين، تزامنًا مع إعلان العام الحالي عامًا عالميًا للمرأة في الزراعة.

- **من البيت إلى سوق العمل.. ٢ مليون سيدة تقدن طفرة التمويل متناهي الصغر في مصر**
- **"هي تتطور" و"منتج المرأة" في الصدارة ومشروع "الفاو" يحقق ٣٤٪ خفضًا للبصمة الكربونية و٤٦٪ ترشيدًا للمياه**

سيدات "الطيبة" يكتبن قصة نجاح

في قرية الطيبة التابعة لمركز سمالوط شمال المنيا، قدمت مجموعة من السيدات نموذجًا عمليًا لنجاح المرأة الريفية في قيادة التنمية الزراعية. فبحسب عدد من المزارعات المشاركات، تولت النساء تنفيذ مختلف مراحل العملية الزراعية بأنفسهن، بدءًا من التسميد والري والرش، مرورًا بنقاوة الحشائش، وصولًا إلى الحصاد والدراس، في تجربة أثبتت قدرة المرأة على إدارة الإنتاج الزراعي بكفاءة. واعتمدت السيدات على ممارسات زراعية ذكية مناخيًا، شملت الزراعة على مصاطب لترشيد استخدام المياه والتقاوي والأسمدة، واستخدام البلانتر اليدوي لتقليل التكلفة والعمالة، إلى جانب زراعة أصناف قمح عالية الإنتاجية مثل سخا ٩٥ و"سخا ٩٦"، واستخدام أسمدة حيوية منخفضة التكلفة لتحسين خصوبة التربة.

وأثمرت هذه الجهود عن تحقيق إنتاجية بلغت٢٣,٥ أردب للفدان، وهي من أعلى الإنتاجيات المسجلة خلال الموسم، بما يعكس نجاح تطبيق الممارسات الحديثة ودور المرأة في تحقيق الأمن الغذائي.

من الزراعة إلى التصنيع الغذائي

ولم يقتصر دور السيدات على الإنتاج الزراعي، بل امتد إلى التصنيع الغذائي، حيث عرضن منتجات تقليدية قائمة على القمح، من بينها خبز الحبة الكاملة والفريك والخبز الشمسي والقادوسية والخبز الصعيدي، في تجربة تجمع بين الحفاظ على التراث الغذائي وتعزيز مفاهيم التغذية الصحية داخل القرى.

ويرى متخصصون في التنمية أن المشروعات الصغيرة التي تديرها النساء تسهم بشكل مباشر في تحسين مستوى المعيشة وتنشيط الاقتصاد المحلي، خاصة مع الاعتماد على الخامات المحلية وتوفير فرص عمل جديدة، فضلًا عن دورها في خفض معدلات الفقر وتحسين الظروف المعيشية للأسر.

تمديد المشروع.. واستدامة النتائج

النتائج الإيجابية التي حققها المشروع دفعت اللجنة التوجيهية إلى الموافقة على مد فترة تنفيذه٦ أشهر إضافية لاستكمال الأنشطة المستهدفة، بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي، وبدعم من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي والمجلس القومي للمرأة، وبتمويل من حكومة النرويج.

وكانت المهندسة مرجريت صاروفيم، نائبة وزيرة التضامن الاجتماعي، قد ترأست الاجتماع الدوري للجنة التوجيهية، مؤكدة أهمية دعم صغار المزارعين والمرأة الريفية من خلال ممارسات الزراعة الذكية والمشروعات متناهية الصغر، بما يعزز الاستدامة الاقتصادية للأسر المستفيدة من برنامج تكافل وكرامة.

المجلس القومي للمرأة: الاستثمار في المرأة استثمار في المجتمع

من جانبها، تؤكد الدكتورة نجاح التلاوي، مقررة فرع المجلس القومي للمرأة بالمنيا، أن المرأة الصعيدية أثبتت خلال السنوات الأخيرة قدرتها على إدارة المشروعات وتحقيق النجاح متى توافرت لها الفرصة والدعم المناسب.

وقالت إن برامج التمويل متناهي الصغر أحدثت نقلة نوعية في حياة آلاف السيدات، حيث تحولت كثيرات منهن من باحثات عن فرصة عمل إلى صاحبات مشروعات قادرات على تحقيق دخل مستدام. وأضافت: "التمكين الاقتصادي يُعد أحد أهم محاور تمكين المرأة، لأنه يمنحها القدرة على الاعتماد على النفس والمشاركة بفاعلية في التنمية. وكل مشروع ناجح تديره سيدة في قرى المنيا يمثل قصة نجاح تنعكس آثارها على الأسرة والمجتمع".

وأشارت إلى أن المجلس يعمل بالتعاون مع الجهات المختلفة على دعم السيدات عبر برامج التوعية والتدريب وريادة الأعمال، بهدف زيادة فرص إقامة مشروعات قادرة على الاستمرار، مؤكدة أن النجاحات التي حققتها سيدات المنيا تثبت امتلاك المرأة الريفية الإرادة والقدرة على الإنجاز عندما تتوافر الأدوات المناسبة.

واقع جديد

تبدو قصة المرأة الريفية اليوم مختلفة عمّا كانت عليه قبل سنوات؛ فبين مشروع صغير بدأ من داخل المنزل، وحقل زراعي تُدار عملياته بأيدٍ نسائية، تتشكل ملامح واقع جديد أصبحت فيه المرأة الصعيدية أكثر حضورًا في الاقتصاد المحلي وأكثر قدرة على صناعة مستقبل أسرتها.

من البيت إلى سوق العمل، ومن الحقل إلى الإنتاج، تواصل سيدات المنيا كتابة قصة نجاح تؤكد أن الاستثمار في المرأة ليس دعمًا لفئة بعينها، بل استثمار حقيقي في تنمية المجتمع بأكمله.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة

مظلة تشريعية وتمويلات مليارية.. قاطرة النمو الاقتصادي ومحرك التنمية المستدامة في مصر

- ١,٨ تريليون جنيه مساهمة في الناتج المحلي و٤٠٪ من القوى العاملة
- جهاز تنمية المشروعات يتبنى آليات تمويل حديثة لسد الفجوات التمويلية
- د. ماجد عبد العظيم: التمويل الميسر والتدريب الحرفي طوق نجاة لرواد الأعمال
- د. مدحت نافع: مستقبل المشروعات الناشئة مرهون بالتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي لخفض التكلفة
- النائب أحمد رزق: يطالب الحكومة بخطة زمنية لتذليل عقبات التمويل للمشروعات الصغيرة والتوسع بالمحافظات الحدودية

نادر شكري

تُعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من أهم الركائز الأساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد المحلي في مختلف دول العالم، سواء النامية أو المتقدمة، نظرًا لدورها الحيوي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد تزايد الاهتمام بهذه المشروعات خلال العقود الأخيرة نتيجة قدرتها الكبيرة على خلق فرص العمل، واستيعاب أعداد كبيرة من العمالة، وزيادة مستويات الدخل، والمساهمة في الحد من معدلات الفقر والبطالة، فضلًا عن دورها في تنشيط الأسواق المحلية والتمكين الاقتصادي وتحفيز الإنتاج والاستثمار.

يقصد بالمشروعات الصغيرة تلك المشروعات التي تمتلك رأس مال محدودًا نسبيًا، وتوظف عددًا محدودًا من العاملين، وتمارس أنشطة إنتاجية أو تجارية أو خدمية. وتتميز هذه المشروعات بالمرونة وسهولة التأسيس وانخفاض تكلفة التشغيل مقارنة بالمشروعات الكبيرة، مما يجعلها أداة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وتشير الإحصاءات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل أكثر من ٧٠٪ من إجمالي المؤسسات الاقتصادية على مستوى العالم، وتوفر ما يزيد على ٧٥٪ من فرص العمل، الأمر الذي جعلها محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. كما تسهم هذه المشروعات في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتعزيز روح الابتكار وريادة الأعمال، وتحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق المختلفة من خلال استغلال الموارد المحلية وتنمية القدرات الإنتاجية.

● المشروعات الصغيرة والتمكين الاقتصادي

وفي مصر، تكتسب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر أهمية خاصة باعتبارها أحد المحاور الرئيسية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث تمثل نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي وعلى الرغم من هذه الأهمية الكبيرة، فإن هذا القطاع يواجه العديد من التحديات، من أبرزها صعوبات التمويل، وضعف التسويق، ونقص الدعم الفني والتكنولوجي، الأمر الذي دفع الدولة المصرية إلى تبني العديد من المبادرات والبرامج الهادفة إلى دعم هذه المشروعات وتعزيز قدرتها على النمو والاستدامة.

وفي هذا الإطار، أكدت سمر مسلم، رئيس إدارة التمويل المشترك بجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، أن القطاع يسهم بنحو ١,٨ تريليون جنيه في الناتج المحلي الإجمالي، ويستوعب ما يقرب من ٤٠٪ من إجمالي القوى العاملة في مصر داخل القطاع الرسمي، كما تتراوح مساهمته بين ٢٠٪ و٢٥٪ من إجمالي النشاط الاقتصادي. وتؤكد هذه المؤشرات أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل عصب الاقتصاد المصري وقاطرة رئيسية للتنمية.

ولا تقتصر أهمية هذه المشروعات على مساهمتها الاقتصادية المباشرة، بل تمتد إلى دورها في خلق فرص العمل، وتشجيع ريادة الأعمال، وتنمية الصناعات المحلية، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. كما تسهم في دعم الاقتصاد المحلي من خلال تنشيط الأسواق، وتعزيز الإنتاج، وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، خاصة في المحافظات والمناطق الأكثر احتياجًا.

ورغم الأهمية الكبيرة لهذا القطاع، فإنه لا يزال يواجه العديد من التحديات، وفي مقدمتها الفجوات التمويلية، وضعف الوعي بالمنتجات التمويلية المتاحة، وصعوبة الحصول على التمويل الملائم لاحتياجات الشركات في مراحل النمو المختلفة. ومن هنا تبرز أهمية الجهود التي يبذلها جهاز تنمية المشروعات في تطوير أدوات تمويل مبتكرة تتناسب مع طبيعة السوق المصرية.

وفي هذا السياق، يعمل الجهاز على استحداث آليات تمويل حديثة، من بينها برامج رأس المال المخاطر والتمويل المختلط والتمويل المشترك، بالإضافة إلى برنامج التمويل شبه الرأسمالي (Quasi Equity)، الذي يستهدف الشركات التي تجاوزت مرحلة التأسيس وتحتاج إلى تمويل يدعم التوسع والنمو دون التأثير بشكل كبير على هيكل الملكية أو تحميلها أعباء التمويل التقليدي.

وأكدت أن التوجه نحو أدوات التمويل المبتكرة يعكس حرص الجهاز على سد الفجوات التمويلية الموجودة في السوق، وتوفير بدائل أكثر مرونة للشركات التي لم تعد تناسبها الأدوات التمويلية التقليدية، مشيرة إلى أن هذه الخطوة تمثل جزءًا من استراتيجية أوسع لتعزيز نمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني.

● أرقام ناتج المشروعات الصغيرة

وأكدت نتائج التعداد الاقتصادي السادس لعام ٢٠٢٢/٢٠٢٣، الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الأهمية المتزايدة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في الاقتصاد المصري، حيث بلغ عددها نحو ١,٩ مليون منشأة تمثل ٤٨,٥٪ من إجمالي المنشآت الاقتصادية. كما وفرت نحو ٨,١ مليون فرصة عمل بنسبة ٥٣,١٪ من إجمالي العاملين بالقطاع الخاص الرسمي وغير الرسمي، وبلغ حجم إنتاجها نحو ١,٨ تريليون جنيه، بما يعادل ٢٠,٥٪ من إجمالي الإنتاج القومي.

وأظهرت النتائج تركز ٤٠,٩٪ من العمالة بهذا القطاع في محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية، مقابل ١٧,٧٪ بمحافظات الوجه القبلي (باستثناء الجيزة)، بما يعكس تفاوتًا جغرافيًا في توزيع النشاط الاقتصادي، ويؤكد أهمية توسيع الحوافز التنموية بالمحافظات الأكثر احتياجًا.

كما كشف التعداد عن وجود نحو ٧,٥ مليون مشتغل خارج المنشآت الرسمية (عدا النشاط الزراعي)، وهو ما يؤكد استمرار الدور الاقتصادي للقطاع غير الرسمي، والحاجة إلى سياسات داعمة لدمجه تدريجيًا في الاقتصاد المنظم من خلال التمويل الميسر والتسهيلات التشريعية والضريبية.

● جهود الدولة المصرية في النهوض بالمشروعات

أولت الدولة المصرية اهتمامًا كبيرًا بقطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، إدراكًا منها لأهميته باعتباره أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي، وفي إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي أطلقته الدولة بقيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي، تم وضع استراتيجية متكاملة تهدف إلى دعم هذا القطاع وتوفير البيئة التشريعية والتمويلية المناسبة لنموه وتوسعه.

وفي هذا السياق، وفرت الحكومة خلال الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠ تمويلًا بلغ نحو ٧,٨ مليارات جنيه لما يقرب من ٧٧ ألف مشروع ضمن المشروع القومي للتنمية البشرية والاجتماعية، الأمر الذي أسهم في توفير نحو ٤٩٠ ألف فرصة عمل. كما قدم صندوق التنمية المحلية قروضًا بلغت قيمتها ٥٤,٣ مليون جنيه لتمويل ٦٦٨٦ مشروعًا، وأسهمت هذه المشروعات في توفير ما يقرب من ٦٦٠٠ فرصة عمل.

وعلى المستوى التشريعي، أصدرت الدولة القانون رقم (١٥٢) لسنة ٢٠٢٠ بشأن تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والذي تضمن العديد من الحوافز الضريبية وغير الضريبية والإعفاءات الجمركية، بهدف تشجيع إقامة المشروعات الجديدة، وتحفيز القطاع غير الرسمي على الانضمام إلى الاقتصاد الرسمي، فضلًا عن منح إعفاءات تتعلق بالأرباح الرأسمالية وتبسيط الإجراءات التنظيمية والإدارية.

وفي إطار دعم التمويل، أطلق البنك المركزي المصري العديد من المبادرات التي استهدفت توفير التسهيلات الائتمانية بأسعار فائدة منخفضة، وتيسير إجراءات الحصول على التمويل متناهي الصغر، إلى جانب التنسيق مع الوزارات والجهات المعنية لإزالة المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص تمويلية جديدة من خلال الجهاز المصرفي.

ومن جانبها، عملت الهيئة العامة للرقابة المالية على دعم قطاع التمويل متناهي الصغر من خلال التوسع في إتاحة التمويل وزيادة حجم التمويلات المقدمة، حيث ارتفع التمويل الموجه للمشروعات متناهية الصغر من ٢٦ مليار جنيه عام ٢٠١٩ إلى ٣٥ مليار جنيه، واستفاد منه نحو ٤,٧ ملايين مواطن، كما بلغ حجم التمويل المقدم نحو ١٧,٢ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٠، واستفاد منه ما يقرب من ٣,١ ملايين مستفيد. كما اتخذت الهيئة عددًا من الإجراءات الاستثنائية لمواجهة تداعيات جائحة كورونا، من بينها تأجيل سداد بعض الأقساط للمشروعات المتضررة وتحمل الأقساط التأمينية عن بعض العملاء.

وأطلقت الهيئة العامة للتنمية الصناعية عدة مبادرات لدعم المستثمرين وأصحاب المشروعات الصناعية، من بينها منح الوحدات الصناعية مهلة إضافية لاستكمال تنفيذ المشروعات على الأراضي المخصصة لها، بالإضافة إلى تقديم حزمة من التيسيرات والإجراءات الداعمة للاستثمار الصناعي.

● تحديات تحتاج لحلول

أكد الدكتور ماجد عبد العظيم، أستاذ الاقتصاد وخبير الاستثمار، أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل «عصب الاقتصاد» وقاطرة حقيقية لتحقيق التنمية المستدامة، مشيرا أن المشروعات والصناعات الصغيرة ساهمت في نهضة العديد من الدول، لأنها توفر فرص عمل تستوعب الأيدي العاملة الماهرة، وتعمل على تحسين مستوى المعيشة وخفض معدلات البطالة، لافتًا إلى أن كثيرًا منها يمثل صناعات مكملة للمشروعات والصناعات الكبرى، وهو ما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني ويخلق فرصًا للتمكين الاقتصادي لآلاف الشباب.

وأضاف أن الدولة أدركت أهمية هذا القطاع، لذلك تم تطوير صندوق دعم المشروعات الصغيرة وتحويله إلى جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، بهدف توفير بيئة تشريعية وتنظيمية تساعد على زيادة هذه المشروعات، وتبني أفكار الشباب ودعم المواهب والابتكار، والعمل على تمويلها الذى يمثل الركيزة الأساسية لنجاح أي مشروع،، من خلال إعداد دراسات الجدوى، وتحديد احتياجات السوق ومنها يتم تحديد حجم التمويل المطلوب، وهو ما ينقلنا لمرحلة التكامل الصناعي مع الشركات الكبرى ويدعم التنمية الاقتصادية.

وأكد عبد العظيم أن المشروعات الصغيرة أسهمت في الحد من الهجرة من الريف إلى الحضر نتيجة انتشارها في مختلف المحافظات، وقدرتها على جذب العمالة المحلية، مشيرًا إلى نجاح العديد من المشروعات الخاصة بالمرأة في القرى، مثل الصناعات اليدوية والنسيج وغيرها، بما يسهم في زيادة فرص العمل والحد من البطالة، كما اصبحت المشروعات غير مركزية فنجد تنوع بجميع المحافظات، مثل صناعة الأثاث في دمياط، وصناعة الغزل والنسيج في المحلة الكبرى، وغيرها من مشروعات جديدة ظهرت وتطورت بفضل وسائل الاتصال الحديثة والسوشيال ميديا والذكاء الصناعي.

وكشف أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تسهم في زيادة القيمة المضافة للصناعات المحلية، وتعزيز التكامل الصناعي والتجاري، كما أن انتشارها يساعد على جذب الاستثمارات من خلال توفير العمالة الماهرة والمدربة لانه يقدم فائض من العمالة المهارة التي تدفع لفتح أسواق جديدة ونري الصين، نموذج نجح التحول لاكبر اقتصاد عالمي من خلال هذه المشروعات.

وأوضح أنه رغم أهمية هذا القطاع، فإنه ما زال يواجه عددًا من التحديات، في مقدمتها صعوبة الحصول على التمويل وارتفاع تكلفة بعض القروض التي قد تؤثر في المشروعات وتعجل بغلقه، بالإضافة إلى الإجراءات البيروقراطية وتعقيدات استخراج التراخيص والتصاريح، بالإضافة لغياب التدريب لتعزيز المهارات والقدرات، مشددًا على أهمية التوسع في برامج التدريب والتأهيل، والاهتمام بالتعليم الفني والحرفي، وتغيير النظرة المجتمعية تجاه المهن والحرف، مؤكدًا أن هذه المهن تمثل أحد الأعمدة الرئيسية للاقتصاد في الدول المتقدمة.

وطالب الدولة بمواصلة إزالة العقبات أمام المشروعات الصغيرة، وتطوير التشريعات الداعمة لها، وزيادة الاهتمام بالتدريب وتبني المواهب والأفكار الابتكارية، إلى جانب دعم جهود التسويق والتمويل، وأن دعم هذا القطاع يتطلب توفير حزمة من المحفزات، في مقدمتها التيسيرات البنكية والقروض الميسرة لتمكين رواد الأعمال وأصحاب الحرف من إقامة مشروعاتهم وتطويرها. وضرورة التوسع في إقامة المعارض المحلية والدولية، ومنها المعارض التي ينظمها جهاز تنمية المشروعات، لما تمثله من منصة مهمة لتسويق المنتجات وفتح أسواق جديدة أمام المشروعات الناشئة،، بما يعزز مساهمة هذا القطاع في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الشاملة، وهو ما يعد خطوة نحو التنمية وأيضا جزء من مواجهة الفقر والقضاء على البطالة.

● التحول الرقمي

يرى الدكتور مدحت نافع- الكاتب والخبير الاقتصادي- أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل أحد أهم مسارات التمكين الاقتصادي، لأنها تمنح الأفراد فرصة الانتقال من الاعتماد على الوظائف التقليدية إلى امتلاك نشاط اقتصادي منتج. كما أنها تتيح للشباب والمرأة ورواد الأعمال المشاركة بصورة مباشرة في خلق القيمة المضافة وتحقيق دخل مستدام، بما يعزز الاستقلال الاقتصادي ويرفع مستويات المعيشة.

ويري نافع، إن أهمية هذه المشروعات للاقتصاد المحلي تتجاوز مجرد توفير فرص العمل، إذ تسهم في تنشيط الأسواق المحلية، وتعميق التصنيع والإنتاج، ودعم سلاسل الإمداد للأنشطة الاقتصادية الأكبر حجمًا. كما أنها تساعد على توزيع النشاط الاقتصادي جغرافيًا وتقليل الفجوات التنموية بين المناطق المختلفة، وهو ما يجعل أثرها التنموي واسع النطاق.

أما فيما يتعلق بالتطور التكنولوجي والذكاء الاصطناعي، فأعتقد أن مستقبل المشروعات الصغيرة أصبح مرتبطًا بقدرتها على تبني الأدوات الرقمية الحديثة. فالتحول إلى التسويق الإلكتروني، واستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إدارة العمليات وخدمة العملاء وتحليل الأسواق، يمكن أن يرفع الإنتاجية ويخفض تكلفة التشغيل ويعزز القدرة على المنافسة، حتى بالنسبة للمشروعات ذات الموارد المحدودة.

ولذلك يرى أن دور الدولة ينبغي أن يركز على تهيئة بيئة أعمال داعمة لهذه المشروعات من خلال تبسيط الإجراءات، وتيسير الحصول على التمويل، وتوفير التدريب الفني والإداري، وتشجيع التحول الرقمي، وربط مخرجات التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل. وعندما تتوافر هذه المقومات، تصبح المشروعات الصغيرة أداة فعالة لخلق فرص العمل والحد من البطالة بصورة مستدامة، فضلًا عن دورها في دعم النمو الاقتصادي الشامل

● الشيوخ يناقش عوامل دعم المشروعات الصغيرة

تقدم النائب أحمد رزق، عضو مجلس الشيوخ، بطلب لاستيضاح سياسة الحكومة بشأن مواجهة المعوقات والتحديات التي تواجه المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والعمل على توفير عوامل النجاح اللازمة لتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني، مؤكدا أن المشروعات المتوسطة والصغيرة تُعد أحد الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية الشاملة، وتمثل نحو ٩٥٪ من إجمالي المشروعات في العديد من دول العالم، ما يجعلها أحد أهم محركات النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، وأن أن هذا القطاع يمثل بوابة رئيسية لرواد الأعمال لتحقيق طموحاتهم وإثبات قدراتهم.

ورغم أهمية القطاع، أوضح النائب أن المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لا تزال تواجه عددًا من التحديات التي تعوق نموها واستمرارها، وفي مقدمتها نقص التمويل والائتمان، وصعوبات التسويق والنفاذ إلى الأسواق، والتعقيدات التشريعية، فضلًا عن تداعيات التضخم وارتفاع الأسعار، ومشكلات البنية التحتية، والمنافسة غير المتكافئة مع الشركات الكبرى.

وطالب النائب الحكومة بتوضيح سياستها الحالية والمستقبلية لدعم وتطوير المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وخطتها التنفيذية والجدول الزمني لتذليل العقبات التي تواجهها، إلى جانب الكشف عن آليات التوسع في نشر هذه المشروعات، خاصة في المحافظات الحدودية والمناطق النائية، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة والتنمية المتوازنة بين مختلف أنحاء الجمهورية.

من الورش الصغيرة إلى المشروعات الذكية

مصر تبني اقتصاد المستقبل بأدوات الاستدامة

محمد بربر

تجاوز

الاقتصاد الأخضر مفهومه النظري، إذ كان محل تداول طوال السنوات الأخيرة في المؤتمرات الدولية وبين أروقة المؤسسات المعنية بالبيئة، ليصبح اليوم أحد أهم المسارات التي تتبناها الدول لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وخلق فرص العمل، وحماية الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. وفي قلب هذا التحول العالمي تبرز المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها القوة الأكثر قدرة على ترجمة أهداف الاستدامة إلى واقع اقتصادي ملموس في مصر.

وتتسارع الخطوات نحو بناء اقتصاد أكثر استدامة، مدعومًا برؤية واضحة من الدولة، وبرامج تمويلية متخصصة، وشراكات دولية، ومبادرات وطنية تستهدف تحويل الابتكار البيئي إلى مشروعات إنتاجية قادرة على تحقيق عائد اقتصادي واجتماعي وبيئي في آن واحد.

تنمية تحقق التوازن بين الإنسان والبيئة

يقوم الاقتصاد الأخضر على تحقيق النمو الاقتصادي دون الإضرار بالبيئة، من خلال الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، وخفض الانبعاثات الكربونية، والتوسع في مصادر الطاقة النظيفة، وتحسين كفاءة الإنتاج والاستهلاك.

وتكتسب المشروعات الصغيرة أهمية خاصة في هذا السياق، لأنها تمتلك مرونة كبيرة في تبني التقنيات الحديثة والحلول المبتكرة، كما أنها الأكثر انتشارًا في المحافظات والقرى والمراكز، ما يجعلها قادرة على إحداث تأثير مباشر في التنمية المحلية وتحسين جودة الحياة.

١,٥ مليار جنيه لدعم مشروعات الاقتصاد الأخضر

وفي إطار توجه الدولة نحو التحول الأخضر، أعلن جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ضخ تمويلات بلغت نحو ١,٥ مليار جنيه لدعم مشروعات الاقتصاد الأخضر خلال الفترة من يوليو ٢٠١٤ وحتى أبريل ٢٠٢٦.

وأكد باسل رحمي، الرئيس التنفيذي للجهاز، أن هذه التمويلات جاءت استجابة لاهتمام القيادة السياسية بقضايا البيئة ومواجهة التغيرات المناخية، مشيرًا إلى أن الجهاز موّل آلاف المشروعات التي تعمل في مجالات الطاقة المتجددة وإدارة المخلفات وإعادة التدوير والأنشطة البيئية المختلفة.

وأوضح أن تلك المشروعات أسهمت في خلق عشرات الآلاف من فرص العمل، بالتوازي مع دعم جهود الدولة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاقتصاد الوطني.

تحول مؤسسي نحو الاستدامة

ولم يقتصر دور الجهاز على تمويل المشروعات، لكنه بدأ فعليًا تطبيق مفهوم الاقتصاد الأخضر داخل مؤسساته ذاتها، حيث أعلن عن تحويل مقره الرئيسي إلى مبنى صديق للبيئة يعتمد على منظومة متكاملة من الحلول الذكية والطاقة الشمسية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز تحديث الصناعة.

وتستهدف هذه الخطوة خفض استهلاك الطاقة وتقليل النفقات التشغيلية، تمهيدًا لتعميم التجربة تدريجيًا على مختلف فروع الجهاز بالمحافظات، بما يعزز كفاءة إدارة الموارد والطاقة داخل المؤسسات الحكومية.

المشروعات الصغيرة.. من إعادة التدوير إلى الطاقة النظيفة

وتتعدد المجالات التي تسهم من خلالها المشروعات الصغيرة في دعم الاقتصاد الأخضر، بدءًا من إعادة تدوير المخلفات الزراعية والصناعية، مرورًا بإنتاج الطاقة النظيفة، ووصولًا إلى الزراعة الذكية والصناعات الصديقة للبيئة.

• مبادرات حكومية وشراكات دولية..

كيف تتحول الأفكار الصغيرة إلى قوة اقتصادية كبرى؟

وحرص جهاز تنمية المشروعات على دعم عدد من المبادرات البيئية المهمة، من بينها تطوير وإحلال مكامير الفحم النباتي التقليدية بأخرى مطورة أقل تلويثًا للبيئة، وتمويل مشروعات إنتاج الغاز الحيوي «البيوجاز»، ودعم مشروعات الطاقة المتجددة.

كما شملت الجهود تمويل مشروعات جمع وكبس المخلفات الزراعية مثل قش الأرز وحطب القطن، للحد من الحرق المكشوف وما ينتج عنه من تلوث للهواء، فضلًا عن تنفيذ مشروعات مجتمعية لحماية جوانب نهر النيل وتطهير الترع الصغيرة ودعم حملات النظافة والتوعية البيئية.

الوقود النظيف
اقتصاد أكثر كفاءة وبيئة أكثر أمانًا

وفي إطار دعم الاقتصاد الأخضر، وفر الجهاز تمويلًا بقيمة ٦٠٠ مليون جنيه للمساهمة في المبادرة الرئاسية لتحويل السيارات للعمل بالوقود المزدوج «الغاز الطبيعي والبنزين».

وجرى تنفيذ المبادرة بالتعاون مع وزارة البترول والثروة المعدنية من خلال شركتي «كارجاس» و«غازتك»، بهدف تقليل الانبعاثات الكربونية وخفض تكاليف التشغيل على أصحاب المشروعات الصغيرة.

ويمثل هذا التوجه أحد النماذج الناجحة لربط السياسات البيئية بالعائد الاقتصادي المباشر، حيث يسهم خفض تكلفة الوقود في زيادة أرباح المشروعات وتحسين قدرتها على الاستمرار والتوسع.

منصة وطنية للابتكار
مبادرة المشروعات الخضراء الذكية

وفي خطوة تعكس اهتمام الدولة بتحويل الأفكار البيئية إلى مشروعات قابلة للتنفيذ،

أعلنت الدكتورة منال عوض، وزيرة التنمية المحلية والبيئة، إطلاق الدورة الرابعة من المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية.

وتأتي المبادرة تحت رعاية الرئيس عبد الفتاح السيسي ومتابعة مباشرة من الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، بهدف دعم العمل المناخي وتعزيز التنمية المستدامة بالمحافظات.

وتفتح المبادرة أبوابها أمام المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والشركات الناشئة والمبادرات المجتمعية والمشروعات الخاصة بالمرأة والاستدامة، مع التركيز على جودة المشروعات وقابليتها للتطبيق وتحقيق أثر اقتصادي واجتماعي ملموس.

وتُعد المبادرة إحدى أهم الأدوات الوطنية لاكتشاف الأفكار المبتكرة وربطها بفرص التمويل والتدريب والدعم الفني، بما يساعد على بناء جيل جديد من رواد الأعمال في مجالات الاقتصاد الأخضر.

بناء القدرات.. الطريق إلى الاستدامة

ويؤكد الخبراء أن التمويل وحده لا يكفي لتحقيق التحول الأخضر، بل يحتاج أصحاب المشروعات إلى المعرفة والتدريب والتأهيل الفني.

وفي هذا الإطار، شارك جهاز تنمية المشروعات في مبادرة المشروعات الخضراء الذكية من خلال تقديم الدعم الفني والاستشاري للمتقدمين، كما تعاون مع منظمة العمل الدولية لتدريب كوادر متخصصة في مجالات ريادة الأعمال والابتكار الأخضر.

وتهدف هذه البرامج إلى مساعدة أصحاب المشروعات على تطوير أفكارهم وتحويلها إلى نماذج أعمال ناجحة قادرة على المنافسة والاستمرار.

البرلمان شريك في بناء الاقتصاد الأخضر

ولا يقتصر دعم الاقتصاد الأخضر على المؤسسات التنفيذية وحدها، لكنه يمتد إلى السلطة التشريعية التي تضطلع بدور مهم في توفير البيئة القانونية اللازمة لنمو المشروعات الخضراء.

وفي هذا السياق أكدت **النائبة الدكتورة مروة صالح**، عضو مجلس النواب، لـ"رسالة النور" أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة أصبحت من أهم الأدوات العملية لتحقيق أهداف الاقتصاد الأخضر، لما تمتلكه من قدرة على تبني التقنيات الحديثة والحلول المبتكرة التي تسهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية وخفض الانبعاثات وتحقيق التنمية المستدامة.

وأضافت أن الدولة المصرية قطعت خطوات كبيرة في دعم الاستثمار المستدام وتوفير التمويلات والحوافز للمشروعات الصديقة للبيئة، إلى جانب تطوير التشريعات التي تشجع رواد الأعمال على الاستثمار في مجالات إعادة التدوير والطاقة الجديدة والمتجددة والزراعة الذكية.

وأوضحت أن المشروعات الصغيرة تمثل ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، وأن دعمها يسهم في تحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠، فضلًا عن توفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة وتعزيز العدالة التنموية.

وشددت على أهمية توسيع برامج التدريب والتأهيل الفني، وتشجيع البنوك والمؤسسات التمويلية على التوسع في التمويل الأخضر، مؤكدة أن نجاح التحول نحو الاقتصاد الأخضر يتطلب شراكة متكاملة بين الحكومة والبرلمان والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

د. مروة صالح

المجتمع المدني.. حلقة الوصل مع المواطنين

ويؤدي المجتمع المدني دورًا مهمًا في نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر داخل المجتمع، من خلال برامج التوعية والتدريب ودعم المشروعات البيئية الصغيرة.

وتسهم الجمعيات الأهلية والمؤسسات التنموية في مساعدة الشباب والمرأة على تأسيس مشروعات صديقة للبيئة، كما تعمل على تعزيز ثقافة إعادة التدوير وترشيد الاستهلاك والحفاظ على الموارد الطبيعية.

وفي هذا المشهد تبدو المشروعات الصغيرة والمتوسطة مؤهلة للعب دور محوري في قيادة هذا التحول، بفضل قدرتها على الابتكار وسرعة التكيف وانتشارها الواسع في مختلف أنحاء الجمهورية.

الاقتصاد الأخضر ضرورة تنموية

وفي تفسيره لأهمية الاقتصاد الأخضر، أكد الدكتور عمرو الحسيني، المحاضر في الهندسة البيئية والباحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، أن الاقتصاد الأخضر يقوم على الاستخدام الرشيد والفعال للموارد بما يحد من المخاطر البيئية الحالية والمستقبلية، ويساعد على مواجهة الآثار السلبية للتغيرات المناخية، دون التخلي عن أهداف التنمية الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة.

وأشار إلى أن الفكرة الأساسية للاقتصاد الأخضر تتمثل في تحقيق المعادلة التي ظلت تمثل تحديًا لعقود طويلة، وهي الجمع بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة في الوقت نفسه. فالدول لم تعد مضطرة للاختيار بين التنمية والحفاظ على الموارد الطبيعية، خاصة مع التطور التكنولوجي الذي أتاح حلولًا أكثر كفاءة واستدامة في مجالات الطاقة والنقل والزراعة والصناعة.

وأوضح أن التقدم العلمي أسهم في ظهور بدائل اقتصادية صديقة للبيئة، مثل الاعتماد على الطاقة المتجددة والتوسع في وسائل النقل النظيفة وإعادة تدوير المخلفات، وهي أدوات تسمح بزيادة الإنتاج وتحسين مستوى المعيشة مع تقليل الآثار البيئية السلبية.

ورغم ذلك، يرى الحسيني أن الدول النامية ما زالت تواجه تحديات حقيقية في التحول نحو الاقتصاد الأخضر، في مقدمتها نقص التمويل وضعف القدرة على توطين التكنولوجيا الحديثة، مؤكدًا أن نقل الخبرات والمعرفة الفنية لا يقل أهمية عن توفير التمويل، لأن نجاح المشروعات الخضراء يعتمد في الأساس على القدرة على تشغيل التكنولوجيا وتكييفها مع احتياجات كل دولة.

وأضاف أن العديد من النقاشات التي شهدتها مؤتمرات المناخ الدولية ركزت خلال السنوات الأخيرة على أهمية تقديم حلول تتناسب مع واقع الدول النامية، بدلًا من الاكتفاء بتمويل مشروعات قد لا تكون قابلة للتطبيق بسبب نقص البنية التحتية أو الإمكانات الفنية.

وأشار إلى أن مصر تعد من الدول التي اتخذت خطوات مهمة في هذا المجال، من خلال التوسع في مشروعات الطاقة المتجددة وإدارة المخلفات والنقل الأخضر ومعالجة مياه الصرف الصحي، موضحًا أن مشروع بنبان للطاقة الشمسية بأسوان، ومشروعات معالجة المياه العملاقة، ومنظومة تدوير المخلفات الصلبة، تمثل نماذج عملية للتحول نحو اقتصاد أكثر استدامة وقدرة على مواجهة التحديات البيئية.

وشدد الحسيني على أن نجاح هذه الجهود يظل مرتبطًا بزيادة الوعي المجتمعي، مؤكدًا أن حماية البيئة ليست مسؤولية الحكومات وحدها، بل مسؤولية مشتركة تبدأ من سلوك الفرد اليومي وتمتد إلى المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وأضاف أن الأجيال الجديدة أصبحت أكثر وعيًا بقضايا المناخ والاستدامة مقارنة بالأجيال السابقة، وهو ما يمنح مصر فرصة حقيقية لبناء ثقافة مجتمعية داعمة للاقتصاد الأخضر خلال السنوات المقبلة.

بين طموح جيل وعجلة الإنتاج

كيف تصنع المبادرات فارقًا في التمكين الاقتصادي للشباب؟

مادلين نادر

- أبرز المبادرات: الشمول المالي.. رواد النيل.. برنامج "فرصة".. مدارس التكنولوجيا التطبيقية.. صنايعية مصر
- مبادرات وطنية للشباب: منتدى شباب العالم.. المؤتمرات الوطنية.. حياة كريمة..

البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب للقيادة.. الأكاديمية الوطنية للتدريب..

مشروعك.. شباب يدير شباب.. اتحضر للأخضر.. الانطلاق الوظيفي.. كريتيفا

في عالم يواجه تقلبات اقتصادية متسارعة، وتحديات متزايدة في أسواق العمل نتيجة التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، لم يعد تمكين الشباب اقتصاديًا مجرد خيار تنموي أو ترف مؤسسي، بل تحول إلى ضرورة استراتيجية لتحقيق الاستقرار والاستدامة. وفقًا لبيانات منظمة العمل الدولية، فإن استيعاب الطاقات الشابة في منظومة الإنتاج يسهم بشكل مباشر في رفع الناتج المحلي الإجمالي للدول ويسرع من وتيرة التعافي الاقتصادي، ومن هذا المنطلق، برزت عالميًا تجارب ومبادرات رائدة- حكومية ومدنية-نجحت في تحويل التحديات إلى فرص، وقدمت نماذج مُلهمة مدعومة بالأرقام والدراسات الصارمة.

أولًا: المبادرات الحكومية.. استراتيجيات وطنية لـ "تصفير" البطالة

تمتلك الحكومات القدرة على صياغة السياسات وضخ التمويلات الضخمة، وهو ما جعل بعض التجارب الحكومية نقطة تحول حقيقية في مسيرة الشباب المهنية، ومن هذه النماذج الدولية:

مبادرة الضمان الشبابي- الاتحاد الأوروبي

الاتحاد الأوروبي

تُعد هذه المبادرة واحدة من أنجح الأطر السياسية الهيكلية في أوروبا، حيث أُطلقت لمواجهة تداعيات الأزمات الاقتصادية على فئة الشباب، والتزمت الدول الأعضاء بموجبها بضمان حصول كل شاب (دون سن الثلاثين) على عرض عمل عالي الجودة، أو تعليم مستمر، أو تدريب مهني.

الأثر الاقتصادي بالأرقام

وفقًا للتقرير التقييمي الشامل الصادر عن المفوضية الأوروبية ساهمت المبادرة بشكل مباشر في خفض عدد الشباب غير المنخرطين في التوظيف أو التعليم أو التدريب، وبحسب دراسات المفوضية، فإن المبادرة لم تكن مجرد آلية توظيف مؤقتة، بل استثمار خفض من تكاليف البطالة طويلة الأجل على الموازنات العامة للدول الأعضاء.

التجربة المصرية في التمكين الاقتصادي للشباب

لم تكن مصر بمعزل عن الحراك الدولي لتمكين الشباب اقتصاديًا، بل وضعت الدولة هذا الملف في صدارة "رؤية مصر ٢٠٣٠"، حيث تعاملت الدولة المصرية مع التحدي عبر استراتيجية مزدوجة: الأولى هي تهيئة البيئة التشريعية والمصرفية (عبر الشمول المالي)، والثانية هي إطلاق مبادرات قطاعية وقومية تنفذها الوزارات بالتعاون مع البنك المركزي ومؤسسات المجتمع المدني.

ونرصد هنا أبرز المبادرات المصرية الحالية، وآلياتها، والبيانات الرسمية التي توثق أثرها الاقتصادي:

أولًا: المبادرات المصرفية والتمويلية الاستراتيجية

تُشكل إتاحة السيولة النقدية وتسهيل الإجراءات البنكية حجر الزاوية في إنجاح خطط التمكين، وقد قاد القطاع المصرفي طفرة في هذا المجال.

مبادرة "الشمول المالي للشباب"- البنك المركزي المصري

أحدث البنك المركزي المصري تحولًا جذريًا في دمج الشباب داخل الاقتصاد الرسمي عبر تعديلات هيكلية وتوجيهات رقابية صارمة للبنوك. وشملت القرارات السماح للشباب بفتح حسابات بنكية بدءًا من سن ١٦ عامًا بموجب بطاقة الرقم القومي فقط، وإطلاق "حساب النشاط الاقتصادي" للحرفيين وأصحاب الأعمال الحرة دون اشتراط وثائق معقدة.

الأرقام والدراسات المرجعية:

وفقًا للبيانات الرسمية الصادرة عن البنك المركزي المصري، ارتفعت نسبة الشمول المالي بين الشباب (في الفئة العمرية من ١٦ إلى ٣٥ عامًا) لتسجل ٥١.٧٪، حيث بلغ عدد الشباب المستفيدين الذين يمتلكون حسابات وأدوات مالية نحو ١٩.٢ مليون شاب.

المبادرة القومية رواد النيل

روّاد النيل هي مبادرة وطنية بدأت عام ٢٠١٩ برعاية البنك المركزي المصري والقطاع المصرفي المصري، إلى جانب شراكات مختلفة مع القطاع الحكومي والخاص

تدعم مُبادرة رواد النيل الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة في مجالات التصنيع والزراعة والتحول الرقمي من خلال تطبيق أدوات مختلفة للابتكار، بدأت في جامعة النيل وتوسعت إلى أربع جامعات أخرى ومازالت تستمر في النمو..

تعمل المبادرة عبر ٦ برامج رئيسية تقدم خدمات مجانية تشمل: حاضنات الأعمال لدعم الشركات الناشئة تقنيًا وماليًا، ومراكز تطوير الأعمال المتواجدة في فروع البنوك لتقديم دراسات الجدوى وتيسير الحصول على التمويل وتراخيص النشاط للشباب.

ثانيًا: المبادرات الحكومية لربط التدريب بسوق العمل والتنمية الريفية

تستهدف هذه المبادرات الانتقال بالشباب والفئات الأولى بالرعاية من مرحلة "الحماية الاجتماعية" إلى مرحلة "الإنتاج والاستقلالية المالية"

برنامج "فرصة" للتمكين الاقتصادي- وزارة التضامن الاجتماعي

يُمثل برنامج "فرصة" الذراع الاقتصادي لشبكة الأمان الاجتماعي في مصر، ويتم تنفيذه بالتعاون مع منظمة العمل الدولية. ويستهدف البرنامج بشكل مباشر الشباب والنساء في الأسر المستفيدة من الدعم النقدي المشروط، بهدف تعديل سلوكهم من الاتكالية إلى الإنتاج، عبر محورين:

التوظيف بأجر بالتشبيك مع المناطق الصناعية، أو العمل الحر من خلال نقل الأصول الإنتاجية (توفير الآلات والمعدات بدلًا من الدعم النقدي) وتوفير التدريب الحرفي والتثقيف المالي.

مدارس "التكنولوجيا التطبيقية" - وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني

يُعد هذا النموذج إعادة صياغة شاملة للتعليم الفني في مصر لربطه مباشرة بطلب السوق، بالشراكة مع المستثمرين والقطاع الخاص كشركاء صناعيين. حيث يدرس الطالب"ة" مناهج تعتمد على الجدارات، مع تطبيق عملي مباشر ومكافآت مالية داخل مصانع وشركات الشريك الصناعي أثناء فترة الدراسة، مما يضمن توظيف الخريجين فورًا عقب التخرج بمعايير دولية. ووفقًا لبيانات الهيئة العامة للاستعلامات، توسعت الدولة ليتجاوز عدد هذه المدارس ٧٠ مدرسة تغطي قطاعات الاتصالات، الذكاء الاصطناعي، الميكاترونيكس، والزراعة الحديثة.

ثالثًا: دور المجتمع المدني والمؤسسات التنموية في مصر

تعمل مؤسسات المجتمع المدني (مثل مؤسسات التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي) كشريك تنفيذي مرن قادر على سد الفجوات في القرى والنجوع.

المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر

تركز هذه المؤسسات على تمويل مراكز التدريب المهني وإحياء الحرف التراثية واليدوية (مثل السجاجيد اليدوية، الفخار، والمنسوجات) في قرى الصعيد والدلتا عبر مبادرات مثل "صنايعية مصر"، وتمليك الشباب "ورش إنتاجية صغيرة" وتسهيل تسويق منتجاتهم من خلال المعارض الكبرى.

نقاط القوة والتحديات

توضح المؤشرات المنشورة عبر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء أن المبادرات المصرية نجحت في معالجة فجوة كانت مزمنة بين مخرجات التعليم ومتطلبات السوق، إلا أن استدامة هذه النتائج- بحسب الخبراء- تتطلب مواصلة العمل على:

التوسع الجغرافي

من خلال تكثيف مراكز تطوير الأعمال والمدارس التكنولوجية في المحافظات الحدودية ومحافظات الصعيد بالشراكة مع المستثمرين المحليين.

الرقمنة الشاملة

تحفيز فكر "الاقتصاد الرقمي" والعمل الحر العابر للحدود لمساعدة الشباب المصري على تصدير خدماتهم التكنولوجية وجذب العملة الصعبة، مستفيدين من طفرة البنية التحتية للاتصالات.

الهيئة العامة للاستعلامات تؤكد علي أهمية المبادرات الشبابية

بحسب الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات، بعنوان "المبادرات الشبابية في مصر"، فإن المبادرات الشبابية تُعَد من أهم الأدوات التي تُسهم في بناء المجتمع ودعم مسيرة التنمية، حيث تمثل طاقات الشباب ودورهم الفاعل في صياغة الحاضر والمستقبل. وتأتي هذه المبادرات كترجمة حقيقية لقدرات الشباب الإبداعية في مختلف المجالات، سواء كانت اجتماعية، أو ثقافية أو اقتصادية أو بيئية.

كما تُعد وسيلة لتعزيز روح العمل الجماعي، وتشجيع المشاركة المجتمعية، وتنمية المهارات القيادية لديهم. وفي ظل الجمهورية الجديدة، حظى الشباب بمكانة خاصة من خلال مبادرات رئاسية وبرامج حكومية ومشروعات أهلية تسعى إلى تمكينهم، وإتاحة الفرصة أمامهم ليكونوا شركاء حقيقيين في صنع القرار، وداعمين لمسيرة التنمية المستدامة في مصر.

المبادرات الوطنية الكبرى للشباب

- **منتدى شباب العالم:** مبادرة رئاسية تُقام سنويًا في شرم الشيخ، تُعد منصة عالمية للحوار بين الشباب وصنّاع القرار، وتناقش قضايا التنمية المستدامة والتكنولوجيا والسلام وريادة الأعمال.
- **المؤتمرات الوطنية للشباب:** لقاءات مباشرة تجمع الرئيس مع الشباب المصري لطرح التحديات الوطنية والحلول المقترحة.
- **مبادرة حياة كريمة:** مشروع قومي يستهدف تطوير القرى المصرية بمشاركة محورية للشباب.
- **البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب للقيادة:** إعداد كوادر شبابية مؤهلة للمناصب القيادية.
- **الأكاديمية الوطنية للتدريب:** مؤسسة لتأهيل الشباب علميًا وعمليًا.
- **مبادرة مشروعك:** لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالشباب.
- **مبادرة شباب يدير شباب:** لتمكين الشباب من إدارة الأنشطة المجتمعية.
- **المبادرات البيئية مثل اتحضر للأخضر:** لنشر الوعي البيئي ومشاركة الشباب في حماية الموارد.
- **مبادرة الانطلاق الوظيفي:** تستهدف إعداد جيل جديد من الكفاءات المتخصصة في مجالات الأمن السيبراني، وآلية DevOps، وشبكات الاتصالات، من خلال برنامج تدريبي متكامل يجمع بين التدريب التقني المتخصص، وتنمية المهارات الشخصية، والتدريب العملي بالتعاون مع خبراء الصناعة، إلى جانب توفير شهادات مهنية معتمدة دوليًا.
- **مبادرة "كريتيفا":** تهدف إلى تأهيل الشباب ودعم ريادة الأعمال والعمل الحر في مختلف المحافظات، إذ ارتفع عدد مراكز "إبداع مصر الرقمية" من ٣ مراكز عام ٢٠١٨ إلى ٢٤ مركزًا في ٢١ محافظة، مما أسهم في دعم أكثر من ٧٩٠ شركة ناشئة من خلال التدريب والخدمات التقنية، وتواصل المبادرة تمكين رواد الأعمال لإنتاج حلول مبتكرة قادرة على جذب الاستثمارات وتعزيز الاقتصاد الرقمي في مصر.

منظمة العمل الدولية والبنك الدولي

تؤكد الدراسات الصادرة عن منظمة العمل الدولية والبنك الدولي أن الاستثمار في تمكين الشباب اقتصاديًا يمتلك أعلى معدل عائد استثماري للتنمية المستدامة؛ حيث يسهم مباشرة في توسيع القاعدة الضريبية للدول، تقليل الإنفاق على الرعاية الاجتماعية، وتحويل الطاقات العاطلة إلى محركات دافعة للنمو والابتكار.

إن الاستثمار في الشباب اقتصاديًا ليس عبئًا على ميزانيات الدول، بل هو الاستثمار الأعلى عائدًا في العصر الحديث. فالتجارب الدولية تثبت أن تحويل الشباب من خانة "الباحثين عن العمل" إلى خانة "صناع العمل والفرص"، هو المفتاح السحري لتحقيق نمو اقتصادي مرن ومستدام قادر على الصمود في وجه الأزمات.

د. سامية قدري

شعوب على الحافة

في هذا العالم المتسع والمترابط، بفعل عمليات العولمة، مازالت تعيش جماعات وشعوب على الحافة أو في مناطق الظل، أو على الهامش، سواء كان اختيار هذا العيش طوعيًا، حيث تخشى محو هويتها الثقافية، وفقدان ذاتها المجتمعية، وربما خشية الانقراض، أو هو وضع تاريخي أجبرت عليه لأسباب مختلفة. تعيش هذه الشعوب وتكافح من أجل البقاء والحفاظ على الهوية وتواجه تحديات فرضتها البيئة الطبيعية أو الصراعات العرقية والسياسية أو بسبب سياسات العولمة ووطأة الحداثة، وأحيانًا بسبب الوصم الذي لحق بها تاريخيًا. وفي هذه المقالات أقدم لبعض من هذه الشعوب والجماعات الموجودة في قارات العالم المتقدم منه وغير المتقدم.

(٤)
الدروز
(سوريا، لبنان، فلسطين)

الدروز طائفة دينية إثنية عربية وواحدة من الطوائف الدينية الكبرى في بلاد الشام، وهي طائفة مُثيرة للجدل تعرف باسم "الدروز الموحدين" تعود أصولها إلى غرب أسيا، يسكنون ثلاثة بلدان عربية: سوريا بمحافظة السويداء، ولبنان في جبل لبنان، وفلسطين في الجليل وجبل الكرمل، بالإضافة إلى وجودهم، كغيرهم من الأقليات، في بلدان أخرى حول العالم. تعد طائفة الدروز أحد فصائل المذهب الفاطميّ الشيعي (المذهب الإسماعيلي) القائم على تعاليم الخليفة الفاطميّ "الحاكم بأمر اللّه" ويقدسون النبي "شعيب" أحد أبناء العرب المؤسس الروحي لمذهب التوحيد. يعد مذهب التوحيد الذي يؤمن به الدروز مزيجًا من بعض المذاهب والديانات والفلسفات: الغنوصية، الفيثاغورثية، المسيحية، الزرادشتية، الهندوسية، البوذية، فضلًا عن فلسفات أخرى. يقوم هذا المذهب على إعمال العقل والصدق، والإيمان بتناسخ الأرواح والتقمص وانتقال الروح من جسد إلى آخر. علاوة على ذلك، يؤمن الدروز

بسبعة أنبياء: آدم، نوح، إبراهيم، موسى، عيسى، محمد، ومحمد بن إسماعيل. هذا ويقسم الدروز أتباعهم إلى فئتين: الروحانيين الذين بيدهم أسرار الطائفة (الرؤساء، العقلاء، الأجاويد) والفئة الثانية هي فئة "الجهال" الذين ينغمسون في الدنيويات، ومن ثم يحرم على هذه الفئة حضور "الخلوات"، التي هي أماكن العبادة التي يسمعون فيها الكتب المقدسة، إلا في يوم عيدهم الوحيد "عيد الأضحى" باعتباره أهم عطلة لهم. ويختلف شكل شعائرهم في هذا اليوم عن تلك السائدة عن بقية المسلمين.

عرف الدروز عبر تاريخهم بالانغلاق على أنفسهم وتماسكهم الاجتماعي والثقافي؛ أي أنهم طائفة مغلقة؛ ولقد جاء هذا الانغلاق نتيجة ظروف تاريخية واجتماعية تعرض لها الدروز عبر تاريخهم. ويفسر البعض هذا الانغلاق بأنه شكل من أشكال التقية حفاظًا على دينهم وسلالتهم والسرية وتجنبًا للاضطهاد. وعلى الرغم من ذلك، لعبت الطائفة الدرزية دورًا مهمًا في تاريخ بلاد الشام، واستمرت في لعب دور سياسي كأقلية عرقية ودينية، إلا أن ذلك لم يمنع من تعرضها للاضطهاد في العديد من الأحيان. حتى في زمن الدولة الفاطمية التي كانت سببًا في وجودهم، فقد تأسس المذهب في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله الذي استدعى أحد المقربين إليه ويدعى حمزة بن علي، وهو عالم باطني وصوفي ومؤسس الحركة التوحيدية، وأمره أن يذهب لبلاد الشام ليستلم رئاسة الدعوة الإسلامية فيها ويقضي على الاضطراب الواقع هناك. وقد تمكن حمزة من ذلك وعمل جاهدًا على توسيع الدعوة الإسماعيلية في بلاد الشام. ومن هنا بدأ الإيمان الدرزي كحركة تعارض الأيديولوجيات الدينية والفلسفية التي كانت سائدة آنذاك.

بعد موت الحاكم بأمر الله، رفض حمزة التسليم بموته وقال إنه اختفى ليعود مرة أخرى ليملأ الأرض عدلًا، انشق حمزة عن الدولة الفاطمية بعد أن أمرت ست الملك بتدمير الحركة التوحيدية، ومارس إيمانهم في سرية تحت الأرض بعد أن تعرضوا للمجزرة التي كادت أن تقضي عليهم. أختبأ زعيمهم في وادي التيم في جبل الشيخ جنوب شرق لبنان ومن هناك قام بنشر دعوته. لم يتوقف الحكام المسلمين السنة عن ملاحقة الدروز وإصدار الفتاوى ضدهم، ففي الحقبة الصليبية أصدر بن تيمية فتوى بتكفيرهم وبأنهم مرتدين عن الإسلام، ومن ثم لا يجب أن يظلوا على قيد الحياة. خاض الدروز معارك شرسة مع الصليبين مما أكسبهم احترام الخلفاء المسلمين السنة مكنتهم من اكتساب سلطة سياسية مهمة، إلا أنه بعد طرد الصليبين من الأراضي المقدسة، حول سلاطين المماليك انتباههم إلى المسلمين السوريين المنشقين بعد فتوة أخرى من بن تيمية بالدعوة إلى الجهاد ضد جميع المسلمين من غير السنة مثل: الدروز، الإسماعيليين، العلويين، والمسلمين السنة الإثنى عشريين، مما جعل الخليفة الناصر محمد بن قلاوون يلحق هزيمة كارثية بالدروز وأجبرهم على التحول إلى المذهب السني. وفي أيام الحكم العثماني حدث نفس الشيء مما جعل الدروز يقومون بحركات ضد العثمانيين مما عرض معظم قراهم للتدمير الأمر الذي جعلهم في النهاية يخضعون للدولة العثمانية وحصرهم في جبل لبنان إلى أن أصبح جبل لبنان المقر الرئيسي لهم بعد أن انتشرت قراهم وازدهرت.

دخل الدروز خلال القرن التاسع عشر في حروب مع الموارنة بلغت ذروتها في الحرب الأهلية عام ١٨٦٠ والتي لم تحسم إلا بالتدخل الأجنبي لإحداث الاستقرار الأمني والتعايش الدرزي- الماروني. وفي العام ١٩٠٩ حدثت انتفاضة درزية ضد السلطة العثمانية من قبل عائلة "الأطرش" نتيجة نزاعات محلية وعدم قدرة الدروز على دفع الضرائب والتجنيد في الجيش العثماني. انتهى التمرد بالقمع الوحشي للدروز وتهجيرهم لمنطقة حوران وإعدام زعمائهم وقتل ٢٠٠٠ درزي وجرح عدد مماثل وسجن مئات المقاتلين.

ورغم كل ما تعرض له الدروز خلال تاريخهم، إلا أنهم الآن يتمتعون باعتراف رسمي كمجتمع ديني منفصل وله محاكم خاصة بعد أن لعبت الطائفة في لبنان دورًا مهمًا في تشكيل دولة لبنان الحديثة، كما أنهم لعبوا دورًا مهمًا أيضًا في السياسة السورية، رغم قلة عددهم، منذ كفاحهم ضد الفرنسيين تحت قيادة سلطان باشا الأطرش القائد السياسي الأعلى لجبل الدروز، مما جعلها المنطقة الوحيدة التي قامت بتحرير نفسها من الحكم الفرنسي دون مساعدة بريطانية.

55 ٪ من المستفيدين سيدات

الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية

العنوان: مربع 1331 شارع الدكتور أحمد زكي -
النزهة الجديدة - القاهرة - مصر

العنوان البريدي: صندوق 162 - 11811 - بانوراما - القاهرة

التليفون: 8/7/6/ 1425 2262 02 002

البريد الإلكتروني: info@ceoss.org.eg

www.ceoss-eg.org

/ceoss